

مَا ضَيَّعَهَا وَأَحْكَا ضَيْرَهَا

المكتبة
فلسطينية

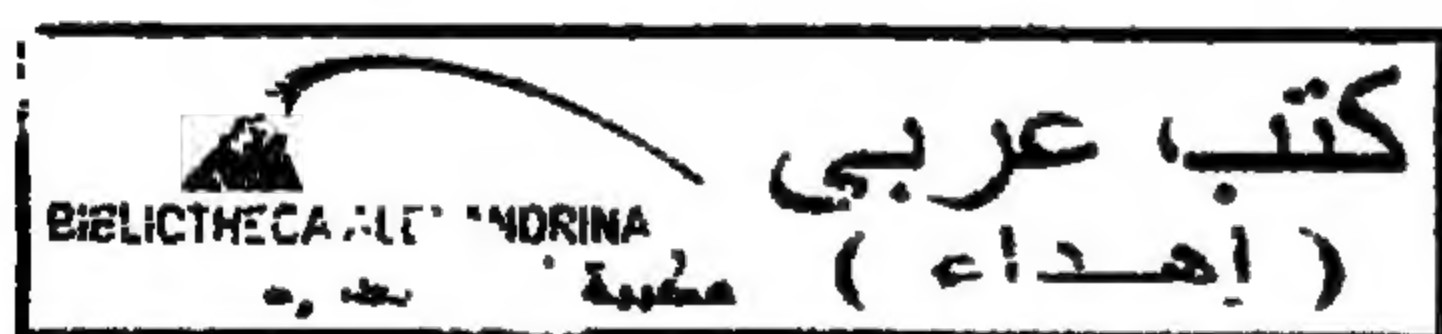
مكة المكرمة - الطابقي سنة ١٣٢٧ هـ - ص ٢٧٢ - بيا: فرعون سنة ٥٧٤٦٦٧٩

التقوى والعبرة

مَاضِيهَا وَحَاضِرُهَا

تأليف

الدكتور عبد الرحمن فهمي محمد



المكتبة
القيصرية

مكتبة القيصريّة - ص. ١٢١٧٦ - ص. ٢٧٢ - ب. ٢٧٢٧٩٠٥

اهداءات ٢٠٠١
د.١/ هنري أمين عوض
القاهرة

تقديم

اجتذب تاريخ النقود العربية من الناحية العلمية والفنية كثيراً من العلماء الذين كان لهم فضل الكشف عن حقائق كثيرة في هذا الميدان ويأتى في مقدمتهم «آدلى» و «كاستليونى» و «شتيكل» الذى أفرغ فى هذه المادة خلاصة أفكاره وعلمه وجاء من بعدهم المؤرخ الكبير لينبول Lane-Poole بإنتاجه الضخم فى ميدان النقود والموازين العربية .

وبالرغم من وفرة الباحثين من المستشرقين إلا أن النقود العربية لم تلق عند الشرقيين من العناية بتاريخها غير ما كتبه أدباء كقدامة بن جعفر والقلقشندى أو رحالة كناصرى خسرو وابن بطوطة ، وحتى هؤلاء وهؤلاء يتناولون فى كتبهم موضوع النقود العربية فى نبذة عرضية أو فصول خاصة ، فيما عدا المقرئى الذى خصص لها كتاباً مستقلاً أسماه « شذور العقود فى ذكر النقود » ، ولكنهم جميعاً يشتركون فى الاكتفاء بالتعميم دون استيعاب الموضوع كما فعل المستشرقون الذين كتبوا فى نفس المادة بكثير من التخصص

والإفاضة ، وإن كان لكتابنا العرب على كل حال ، فضل سبق
في تسجيل معلومات هامة عن النقود في مؤلفاتهم استقى منها
المستشرقون القدامى منهم والمحدثون .

وموضوع هذا الكتاب « النقود العربية » وهو لمحة سريعة في
تاريخ النقود العربية منذ فجر الإسلام حتى اليوم .

ولعلنى بهذا العرض السريع ألفت النظر إلى أهمية هذا النوع من
الدراسة للفقهاء والمؤرخين والاقتصاديين على السواء ، فالإقتصاد
يدرس ذلك الدور الذى تلعبه النقود في مضمار النشاط البشرى ،
ويكنى أن نعرف أن الأساس الذى تلعبه النقود لم يتغير منذ اختراعها
حتى الآن ، حين لجأ الناس إلى استعمالها وحدة للحساب ، ووسيطاً
للمبادلة ، وأداة لاختزان القوة الشرائية ، وقاعدة للقيم المستقبلية .
كما أن النقود وثائق هامة يمكن الاعتماد عليها في استنباط الحقائق
التاريخية ، سواء ما يتعلق منها بالأسماء ، أو بالعبارات الدينية
المنقوشة ، فهي سجل للألقاب والنعوت ، التى تلقى الضوء على كثير
من الأحداث السياسية ، التى تثبت أو تنفى تبعية الولاة أو السلاطين
والبلاد للخلافة أو للحكومات المركزية في التاريخ الإسلامى ، ولذلك
تعتبر النقود العربية الوثائق الرسمية الصحيحة التى لا يسهل الطعن في

قيمتها . وهي فوق هذا كله تعتبر مستندات الوحدة السياسية والاقتصادية في العالم العربي ، منذ أن كانت دمشق وبغداد والقاهرة مركز الإشعاع الاقتصادي ، ففي سوريا تم على يدى الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (٦٥ - ٨٦ هـ) تأميم دور السك وتعريب النقود التي تتداولها كافة الشعوب الإسلامية ، فلم تعد نقود العرب تدور في فلك النقود البيزنطية أو الفارسية أو ترتبط بأسعارها وأوزانها ، كما حملت مصر والعراق مشعل الإصلاح النقدي الذي أضاعته العاصمة الأموية دمشق فأسهمت القاهرة وبغداد في ضرب النقود العربية ونشرها خلال العمليات التجارية في الخليج العربي وحوض البحر المتوسط ، بقدر ما أسهمت في إقامة دور جديدة للسك وتزويدها بالفنيين فضلا عن المعادن النفيسة اللازمة .

وتهم الشريعة الإسلامية بالنقود في ميدان العبادات والمعاملات ، وذلك لاتصال النقود بالزكاة الصداق ، والعقود ، والوقف والعقوبات والدية وغيرها . وقد حدث تغير كبير بالزيادة أو النقص في النقود العربية المتداولة في مختلف العصور ، مما استدعى حلا لهذا التغير عند تطبيق القواعد الفقهية المتعلقة بالشئون المالية . والوقوف على التطور التاريخي للنقود العربية ، وأوزانها ، وعيارها ،

وقيمتها ، يساعد على إيجاد هذه الحلول عند تعيين النصاب الشرعى بالنقود المتداولة .

وتتدرج دراسة النقود تحت علم النميات La Numismatique وهو العلم الذى يبحث فى النقود ، والأوزان ، والأختام ، والأنواط وقد بدأ هذا العلم فى نيل ما يستحقه من العناية منذ عهد قريب . حين بدأ تدريسه فى جامعاتنا العربية وقد أسهمت وزارة الثقافة والإرشاد القومى فى إلقاء الضوء على أهمية علم النميات العربية بإقرار إنشاء متحف خاص للنقود فى مصر بعد صدور القرار الوزارى رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٠ وعهد إلى مصلحة الآثار بإجراءات إخراج هذا المتحف إلى حيز الوجود .

ويحسن قبل الاسترسال فى موضوع النقود أن نشرح بعض الألفاظ التى سوف يرد ذكرها فى ثنايا هذا الكتاب حتى نزيل عن القارئ بعض الغموض واللبس :

السكة :

يعبر لفظ « السكة » عن معان متعددة تدور كلها حول النقود التى تعاملت بها الشعوب العربية من دنانير ذهبية ودراهم فضية

وفلوس نحاسية فيقصد به حيناً تلك النقوش التي تزين بها هذه النقود على اختلاف أنواعها وأحياناً أخرى يعنى قوالب السك التي يحتم بها على العملة المتداولة كما يطلق أيضاً على الوظيفة التي تقوم على سك العملة تحت إشراف الدولة . غير أن المعنى الشائع هو إطلاق كلمة « السكة » على النقود العربية التي تضرب في دور السك والتي أصبحت وسيطة التعامل الرئيسية في العصور الوسطى بين مختلف شعوب العالم ، تشهد بذلك تلك المجموعات من النقود العربية التي عثر عليها في روسيا ، وبولندا ، وفنلدة وألمانيا ، وقد عاش لفظ « السكة » في أوربا غرباً عن وطنه العربي وأمعن في الاغتراب حتى تبنته الفرنسية باسم Sequin واشتقت منه الإيطالية لفظ Zecchino .

الدينار :

إن لفظ «دينار» مشتق من اللفظ اليوناني اللاتيني Denarius-Aureus وهو اسم وحدة من وحدات السكة الذهبية عند العرب وقد عرف العرب هذه العملة الرومانية وتعاملوا بها قبل الإسلام وبعده وقد أشار إليها القرآن الكريم في سورة آل عمران (آية ٧٥) :

﴿ ومن أعمل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك ﴾ .

ولم يحس الإصلاح النقدي الأول الذي قام به الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان سنة ٧٤ هـ عيار هذه السكة الذهبية وإنما عمل على ضبط وزنها عن طريق صنع زجاجية لا تستحيل إلى زيادة أو نقصان ومن ثم أصبح الوزن الشرعي للدينار الإسلامي منذ تعريبه هو ٤,٢٥ جرامات وأقدم الدنانير العربية تلك التي تحمل صورة عبد الملك بن مروان وهي مؤرخة سنة ٧٤ هـ وثمت دنانير أخرى مشابهة ضربت في سنة ٧٦ هـ وسنة ٧٧ هـ وفي هذه السنة الأخيرة تم تعريب الدينار الإسلامي فاخفت الصور من نقوشه وظهرت عليه العبارات التي تشير إلى شهادة التوحيد والرسالة المحمدية وتاريخ الضرب . وقد ظلت مضاعفات الدينار وكسوره مستعملة في جميع البلاد الإسلامية منذ فجر الإسلام ، بينما شاع في صقلية في عصر الفواطم ضرب أرباع الدنانير ومنذ عهد السلطان المملوكي الأشرف برسباي ٨٢٥ - ٨٤٢ هـ (١٤٢١ - ١٤٣٨ م) أطلق على العملة الذهبية المضروبة في مصر اسم « الأشرفي » وكان عيار الدينار العربي وأجزائه مرتفعاً غالباً ($\frac{23}{4}$ قيراطاً) حتى العصر العثماني على الأقل إذ كان يراعى أن يكون الذهب خالصاً من الشوائب ما استطاعت العمليات الفنية إلى ذلك سيلا .

الدرهم :

وهو وحدة من وحدات السكة الإسلامية الفضية وقد اشتق اسمه من الدراخمة اليونانية ، أما استعماله في المعاملات فقد استعاره العرب من الفرس إذ كانت الأقاليم الشرقية من العالم الإسلامي تتعامل بالدرهم أي أنها كانت تتبع قاعدة الفضة باعتبار الدرهم الفضة هو نقدها الرئيسي وقد حدد مرسوم إصلاح النقد العربي نسبة ثابتة بين وزن الدرهم والدينار هي ١٠ : ٧ أي أن الدرهم كان يمثل $\frac{7}{10}$ الدينار ومن ثم كان وزنه الشرعي ٢,٩٧ جرام على أساس أن الوزن الشرعي للدينار ٤,٢٥ جرامات ولكن هذا الوزن خضع لتغيرات كبيرة خلال العصور التاريخية وكان للدرهم العربي مضاعفات كما كانت له أجزاء لتسهيل العمليات التجارية .

الفلس :

إن كلمة « فلس » لا تعني بالضرورة عملة نحاسية بالرغم من أن استعمالها الشائع منذ فجر الإسلام هو في هذا الغرض الضيق ولفظ « الفلس » مشتق من اليونانية وقد استعار العرب تلك السكة عن البيزنطيين وكانت تسمى Follis غير أن العرب لم يتقبلوا بوزن هذا النوع من السكة البيزنطية إذ كان هذا الوزن عند الفتح العربي

لسوريا مصر وفي غاية الاضطراب ، فضربوا فلوساً عربية في بعلبك وحلب ، وحمص ، ودمشق ، وطبرية ، وفلسطين ، والإسكندرية ، واختلفت أوزانها وقيمها باختلاف الأقاليم التي ضربت فيها وإن كانت النسبة الشرعية بين الفلوس والدرهم معروفة وهي $\frac{1}{48}$ والأصل في ضرب هذا النوع من النقود النحاسية أن تكون عملة تساعد على إجراء العمليات التجارية البسيطة ولكن رغم ذلك اهتم العرب بنقوشها وأوزانها وصنعوا لضبط هذه الأوزان وتحديداتها صنجاناً زجاجية خاصة مقطرة بالقراريط والحروببات .

اختراع النقود

لم يعرف الإنسان التعامل بالنقود وهو يعيش في الغابات ولكن بعد حياة الاستقرار ، واشتغاله بالزراعة ، وانخراطه في سلك الجماعة ، وجد الإنسان نفسه مضطراً إلى التفكير في الأخذ والعطاء ، وساعد على ذلك رغبته الفطرية في المبادلة ، وهي عنده تقويم وقبول يخرج المسألة من مجرد استلاب لحاجة الغير إلى حيث تصبح نفعاً لا غنى عنه . ولكن كيف كان يجري التعامل في أول عهد المجتمع به ؟ إن التعامل كان يتم في أول الأمر – وفي ظل اقتصاد بدائي – بين شخصين كل منهما في حاجة إلى ما عند صاحبه ، ولم تكن الحاجة إذ ذاك تزيد عن اللحوم والجلود وغيرها من الرغبات المحدودة ، ويرى بعض المؤرخين أن المبادلة قامت في الجماعات البشرية على اختيار مادة أو أكثر ، تؤدي بين الناس مهمة الوساطة في التبايع وكسب الأرزاق ، ففي الصين مثلاً استعمل المحار على أنه الوسيلة الرسمية للتبادل حتى القرن الرابع قبل الميلاد حين ظهرت في الصين النقود المعدنية ، كما لعب الثور دوراً هاماً في التبادل ببلاد اليونان ، وحسبه أن كانت له القيمة الكبرى في التقديرات كما للذهب الآن ،

فيذكر هوميروس في إلياذته ، أن بعض الأسلحة كانت تساوى تسعة ثيران وبعضها مائة : كما قدرت الجارية بأربعة ثيران .

والخلاصة أن السلع النقدية كانت تفرضها ظروف خاصة ، في بلد معين ، فاختلفت هذه السلع من شعب لآخر فهي في بلد ما الأرز ، وفي آخر الشاي والجلود أو الخيول والعبيد ، ولاغضاضة في هذا ما دامت النقود كما يعرفها الاقتصادى الأمريكى « فرانسيس ووكر » هي وسيلة للمبادلة أيا كانت هذه الوسيلة التي ارتضاها القوم في معاملاتهم تحقيقاً لمنفعتهم ، غير أن الخسارة وضياح الثروة كانت تتحقق تماماً في حالة النقود القابلة للتلف كالمحاصيل أو الحيوانات ، كما واجه الناس صعوبة تجزئة هذه الأموال أحياناً لتحقيق رغبة المبادلة في العمليات التجارية البسيطة ، وأصبح من الضروري - بعد ارتقاء الاقتصاد الاجتماعى - الاعتماد على سلعة تجمع بين المنفعة والبقاء على الحوادث . وهذا في ذاته أصل الفكرة التي أوحى إلى الناس أن يتخذوا من المعادن وسيطاً للمبادلات ، لأن المعادن معيار ثابت لا يتعرض للضياح ك رأس مال ، ولا تحتاج المعادن إلى نفقة في حفظها ، فوق أنها تتحمل عوادي الدهر ، وتمتاز بسهولة الحمل والنقل ، فضلاً عن قابليتها للتجزئة إلى أجزاء

توافق مختلف الأغراض والاحتياجات ، وهكذا اتجهت الجماعات إلى إعداد المعادن بأوزان معلومة مقدرة تحت مسئولية أصحابها الذين نقشوا عليها أسماءهم أو ميزوها بعلامات خاصة ، وتولت الدولة الإشراف على هذه العلامات ، فختمت القطعة بخاتم الدولة كي تصبح « نومسما » أى قانونية « من اليونانية Nomos أى القانون » ليأمن الناس الغش والتزييف فى نقود الذهب والفضة ، وبذلك خططت الدولة الخطوة الأولى فى سبيل اختراع النقود وسكها ، وقد تولت الدولة هذا السك أول الأمر دون أجر ، ثم وجدت أنه من دواعى تعزيز السلطان بل والكسب المادى أيضاً أن تشتري الدولة المعادن وتضربها لحسابها الخاص ، بوزن وعيار معينين .

ويجمع علماء النميات أن الليديين بآسيا الصغرى فى عهد كرويسوس Croesus أو قارون الليدى ٥٦١ - ٥٤٦ ق . م ، هم أول من سك النقود المعدنية من الذهب والفضة استناداً إلى رأى هيرودوت ، وقد انتشرت هذه السبائك النقدية من ليديا عن طريق المدن الساحلية اليونانية فى آسيا الصغرى إلى بلاد اليونان نفسها حيث

تطورت هذه النقود إلى أقصى درجات التطور الفنى ، وانتشرت على أبهى التجار فى جميع أنحاء العالم ، وقد اتخذت كل دولة إلهاً لها يرمز إليها فنقشته على النقود ، وعلى هذا الأساس سارت سنة الأشكال النقدية حتى العهد الإسلامى حين نقشت على النقود العربية شهادة التوحيد « لا إله إلا الله وحده لا شريك له » .

التداول النقدي في مصر

ظلت مصر بعيدة عن التطور النقدي فترة طويلة فلم تضرب نقوداً طوال العصر الفرعوني ، بل بقيت متمسكة بتقاليدها في المقايضات ومن آثار المقايضات بالمعادن بأشكالها المختلفة في هيئة حلقات من الذهب والفضة نجد رسوماً بديعة تمثل وزن تلك الحلقات بالميزان في مقابر الأسرة ١٨ ويمكن اعتبار نقود الفرس التي ضربها الوالي Aryandos ، وسميت « أريانديكون » أول عهد المصريين بالنقود ومع ذلك لم يعترف بها الشعب ، وأخضعها القوم لعاداتهم فاعتبروها سبائك معدنية يجزئونها بالمقراض بعد اختبار نقاء معدنها وتوزن بالميزان حسب مقايضاتهم . إلا أن المصريين قد ضربوا النقود اليونانية باسم الملك المصري « تاخوس » في عهد الأسرة ٣٠ وكان ضرب هذه النقود تحت ضغط ظروف سياسية لعل أهمها دفع أجور الجند اليونان المرتزقة الذين استعانت بهم مصر في طرد الفرس ، وبذلك يمكن اعتبار هذه النقود أول نقود مصرية ضربت من الذهب والفضة ، ولكن مع ذلك ظلت المقايضة وتجزئة المعادن والنقود الأجنبية قائمة في مصر حتى ازداد الاحتكاك التجاري بين مصر

وجاراتها من العالم الآسيوى الأوروبى فى عصر البطالة ، فتأثر المصريون بالتطور النقدى فى هذه البلاد وخاصة بلاد اليونان فانتقلت مصر من مرحلة تداول المعادن النفيسة بالوزن إلى مرحلة النقود ، وتزخر متاحف العالم بمجموعات قيمة من النقود البطلمية المصرية المصورة .

وإذا نحن تتبعنا النظام النقدى المصرى منذ العصر الرومانى نجد أنه كان لمصر وضع خاص بالنظر إلى نقودها خلال القرون الثلاثة الأولى ، فلم تكن النقود الرومانية من الفضة أو البرونز هى النقود الوحيدة الجارية فى التعامل ، بل كانت حاجة السوق المصرية تزود بنقود قومية من ضرب الإسكندرية ، ولم يكن هناك إقليم رومانى آخر له هذا الوضع ، وإذا تصادف ووجدت النقود الفضية الرومانية فإنها لا تلبث أن تختفى أمام النقود القومية التى كانت تضرب على أساس التترادراخم Tetradrachm « أربعة درخمت » من الفضة المخلوطة ويتفق على تقييمها بالنسبة للنقود الذهبية لتحقيق الأغراض التجارية .

ويظهر أن النقود المعدنية قد اختفت فترة من الزمن فى العصر البيزنطى إذ كانت أغلب العمليات المالية تجرى فى مصر بالمقايضة

فلا يوجد أثر لأية نقود سكّت في دار السك الإمبراطورية بمصر بعد السنوات العشر الأولى من القرن الخامس الميلادى ، بل حتى لا يوجد شيء منها مستورد من الخارج غير قليل من الدنانير الذهبية البيزنطية ، إلى أن كانت بداية القرن ٦ م حين أعاد الإمبراطور جستنيان الأول (٥٢٧-٥٦٥ م) ضرب نقود مصرية بالإسكندرية وهى عبارة عن قطع مستديرة تحمل الحرفين I, B. وهما حرفان يعنيان فى الأبجدية اليونانية العدد ١٢ إشارة إلى قيمة القطعة التى تقدر باثنى عشر نميا Nummia ، وهى بذلك تمثل أدنى أجزاء النقود المقدرة على أساس السوليدس الذهب وقد استمرت هذه النقود قائمة حتى الفتح العربى لمصر ٢٠ هـ (٦٤١ م) .

ولكن هناك شك فيما إذا كانت الأنواع المختلفة من النقود قد راجت فى كل البلاد المصرية إذ أن العمليات التجارية الخارجية لم يشغل بها أى إقليم آخر فى مصر غير الإسكندرية اللهم إلا بعض العمال من الفلاحين الذين اشتغلوا بإرسال القمح إلى السفن التى تحمله إلى بيزنطة ، أما التعامل فى القرى فقد ظل على أساس القمح فهو الذى كان يمثل هناك العملة المصرية الرئيسية .

والخلاصة أنه قامت فى العصر البيزنطى محاولات لتوحيد قيم النقود المعدنية فى مصر على أساس الذهب وكانت الوحدة المقصودة

بذلك هي السوليدس Solidus أى الدينار البيزنطى أو النومزما Nomisma كما تعارف عليه فى مصر وقدر بأربعة وعشرين قيراطاً كما قدرت أجزاءه من النصف Semis ، والثالث Tremis والرابع quadrans على هذا الأساس .

وقد أشير إلى كل هذه الأجزاء الذهبية فى أوراق البردى التى ترجع إلى القرن السابع الميلادى وظلت قاعدة الذهب Gold Standard أساساً للنظام النقدى فى مصر حتى بعد نهاية السيادة البيزنطية .

وتدل قطع الفخار المكتوبة Ostraca التى عثر عليها فى مصر على أن المعاملات بين الأهالى عند الفتح الإسلامى كان أساسها النقود الذهبية المعروفة بالدينار وأجزاء الدينار وقد دفع هذا الوضع النقدى بعض المؤرخين العرب إلى الظن بأن نقود مصر هى الذهب فقط فيذكر المقرئى مثلاً أن « مصر من بين الأمصار فما برح نقدها المنسوب إليه قيم الأعمال وأثمان المبيعات ذهباً فى سائر دولها جاهلية (قبل الفتح الإسلامى) وإسلاماً » ويذكر فى موضع آخر : « من أمعن النظر فى أخبار مصر عرف أن نقدها لم يكن إلا من الذهب فقط » .

والحقيقة أن قاعدة النقد *Etalon Monétaire* في مصر قبل
الفتح العربي وبعده هي الذهب أى أن مصر كانت تسير على نظام
المعدن الفردى *Monometallisme* ولكن هذا النظام لم يمنع
استعمال نقود أخرى مساعدة من الفضة والبرونز وإن كان الذهب
وحده هو العملة القانونية التى كان لها قوة إبراء غير محدودة ،
والسبب فى ذلك هو كثرة كمية الذهب قبل الفتح العربى حتى أصبح
من الممكن أن يودى وحده مهمة النقود الرئيسية القانونية منذ أن
غمرت الدنانير البيزنطية الأسواق المصرية كنتيجة لدفع أثمان البردى
الذى كانت عاصمة الدولة البيزنطية تستهلك جزءاً كبيراً منه .

فجر النقود العربية

لم يكن للعرب قبل الإسلام نقود خاصة بهم فكانت المعاملات التجارية تجلب من الخارج بكل النقود المتداولة في شبه الجزيرة العربية ، ونحن نعرف أن القرشيين كانت لهم رحلتان تجاريتان رئيسيتان أشار إليهما القرآن الكريم (سورة قريش آية رقم ٢) رحلة صيفية إلى سوريا وأخرى شتوية إلى اليمن فكانوا يحصلون من معاملاتهم مع سوريا على ربح طائل يصل إلى ١٠٠ ٪ بل إنهم كانوا يحصلون أحياناً من قافلة تجارية واحدة إلى الشام على خمسين ألف دينار من الذهب ، ومن اليمن كانت تأتي إلى الحجاز نقود حميرية وإن تكن بأعداد قليلة كما كانت ترد إلى شبه الجزيرة العربية قطع كثيرة من العملات الفضية من الأقاليم الشرقية وخاصة إيران والعراق .

وهكذا كانت العمليات التجارية تجلب إلى بلاد العرب كمية النقود المتداولة بينهم سواء النقود الذهبية التي تأتي من سوريا وهي دنانير الأباطرة البيزنطيين أو النقود الفضية وهي دراهم الفرس الساسانيين .

وصفوة القول أن العرب قبل الإسلام قد عرفوا الدراهم الساسانية والدنانير البيزنطية وقد ورد ذكرها في أخبارهم وأشعارهم ويذكر البلاذري أن العرب كانوا يتبايعون بالدنانير على أنها « تبر » ويطلقون عليها « العين » كما يطلقون على الدراهم الفضية كلمة « الورق » ، فلما جاء الإسلام أقر الرسول صلى الله عليه وسلم النقود على ما كانت عليه ، وتعامل الرسول نفسه بهذه النقود فزوج علياً كرم الله وجهه ابنته فاطمة على ٤٨٠ درهماً . وكذلك فرض الرسول زكاة الأموال بهذه النقود السائدة فجعل في كل خمس أوقيات من الفضة خمسة دراهم كما جعل في كل عشرين ديناراً نصف دينار ، وقد أشار ابن سلام في كتابه « الأموال » إلى كثير من هذه المعاملات الإسلامية .

وقبل أن نتحدث عن تعريب النقود وإصلاحها على يد عبد الملك ابن مروان خليفة الأمويين في دمشق . سنتناول التعريف بالدراهم الساسانية والدنانير والفلوس البيزنطية قبل هذا الإصلاح .

أما الدرهم الساساني في فجر الإسلام فكان عبارة عن قطعة مستديرة من الفضة على أحد وجهيها نقش يمثل الجزء العلوي من صورة كسرى الفرس ويظهر وجهه في وضع جانبي وعلى رأسه

التاج الساساني المنحج وعلى الوجه الثاني للدراهم حارسان مدججان بالسلاح أو واقفان بدونه فيمكن اعتبارهما كاهنين بينها معبد النار الذي يسهران على خدمته أو حراسته ، وتشير الكتابات البهلوية المنقوشة على الدراهم إلى اسم الملك ، كما تشتمل أحياناً على عبارات دعائية له ولأسرته ، وفي الهامش الخارجي للدرهم توجد ثلاثة أو أربعة أهلة وفي داخل كل هلال نجمة إشارة إلى الكوكب «الزهرة» عند تقابله مع القمر وهو رمز للرخاء عند الشرقيين .

ولما أقر الرسول ﷺ هذا النوع من النقود عمل الخليفة أبوبكر بسنته في تبنى النقود الجارية بين المسلمين ، ولم يغير منها شيئاً ، ولما استخلف عمر بن الخطاب وفتح الله على المسلمين بلاد الفرس أقر النقود الساسانية في إيران والعراق كما هي بلغتها وحروفها البهلوية ، وكذلك بشاراتها وشعائرها غير الإسلامية ، وحافظ على أسماء دور السك وتاريخ الضرب باللغة البهلوية كذلك . وقد أورد لنا الأستاذ مورتلمان Mordtmann ما يقرب من مائة اسم لدور السك الساسانية وردت على النقود التي ضربها العرب على الطراز الساساني ويذكر المقرئ أن عمر بن الخطاب في سنة ١٨ هـ ضرب الدراهم على نقش الكسروية وشكلها وأعيانها « صورها »

ولكنه زاد عليها عبارة « الحمد لله » وفي بعضها « محمد رسول الله » وفي البعض الآخر « لا إله إلا الله وحده » ولما بويج عثمان ضرب في خلافته دراهم ونقش عليها عبارة التكبير « الله أكبر » . ونصل من هذا كله إلى أن النقود الساسانية في إيران والعراق كانت تسجل كتاباتها بحروف بهلوية على الدراهم الفضة وعندما ضرب العرب الدراهم على نسقها أضافوا إليها حروفاً عربية وسرى في النهاية بعد أكثر من نصف قرن منذ إقرار عمر لهذا الوضع ، أن الحجاج بن يوسف يكتب اسمه بالعربية على الدراهم وسرى كذلك أن الدرهم العربي على الطراز الساساني سيختفي أمام إصلاح الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان للنقود فيصبح عربياً إسلامياً .

هذا عن الدراهم الفضة في فجر الإسلام التي كانت سائدة في إيران والعراق ، أما في سوريا التي وضع العرب أيديهم عليها إثر موقعة اليرموك وهي الموقعة التي قررت مصير الولايات البيزنطية في الشام فيظهر أن الشعوب التي أخضعها المسلمون هناك كانت تمتص العرب الغالبين ليس فقط في ميدان الإدارة ونظم الحكم بل أيضاً في ميدان النقود ، ويظهر ذلك واضحاً منذ أن قبل عمر ابن الخطاب في سوريا نموذج النقود الإمبراطورية البيزنطية دون

معارضة: عندهما ضرب نقوده . فالقطع البرونزية من الفلوس التي بين أيدينا كميات كبيرة منها دليل قاطع على ذلك إذ نجد على أحد وجهي القطعة صورة هرقل الإمبراطور البيزنطي واقفاً وتحيط به الشارات المسيحية وهي الصليب الذي يعلو التاج والصليب فوق عصا المطرانية بيده اليمنى والكرة التي يعلوها صليب محمولة باليد اليسرى وعلى الوجه الثاني نجد الرمز النقدي حرف M الذي يشير إلى الرقم ٤٠ في الأبجدية اليونانية بمعنى أن القطعة تساوي أربعين نيميا Nummia وفوق هذا الحرف نجد الصليب كما نرى التاريخ الهجري سنة ١٧ هـ مكتوباً باليونانية وتحمل أقدم هذه النقود اسم دار الضرب « دمشق » باليونانية .

وتدلنا الفلوس التي تلت هذا الطراز البيزنطي المحض على أن النقود العربية أخذت تزداد استقلالاً شيئاً فشيئاً كما فرض العرب سلطانهم على الولايات البيزنطية ، وثمة خطوة تالية حدثت في تطور النقود العربية في سوريا بوجه خاص هي ظهور الكتابات العربية إلى جانب الكتابات اليونانية فنجد مثلاً « دمشق » تكتب باليونانية والعربية معاً وكذلك الحال بالنسبة « لحمص » و « طبرية » وأخذت تظهر على القطعة بعض العبارات التي تشير إلى الوزن الشرعي

الصحيح لها مثل لفظ (طيب) أو (جائر) أو (واف) وأهم المدن التي أنتجت هذا النوع من النقود العربية البيزنطية « دمشق » و « حمص » و « بعابك » و « قنسرين » و « طبرية » و « إيليا » (فلسطين) . ولكن مع ذلك ظلت صورة هرقل إمبراطور الدولة البيزنطية تظهر على النقود العربية أو تظهر صورة هرقل ومعه صورة ابنه « هرقليوناس » و « قسطنطين » غير أن الكتابة العربية على كل حال أخذت تميل إلى احتلال مكان أكبر بمرور الزمن على الفلوس البرونزية فظهرت البسمة (بسم الله) وتبعها بعد قليل شهادة الوحدة والرسالة المحمدية (لا إله إلا الله محمد رسول الله) .

أما الدنانير البيزنطية التي تعامل بها العرب في فجر الإسلام فقد خضعت هي أيضاً في سوريا لتطور تدريجي فبدأت الشارات المسيحية تختفي من فوق تيجان الأباطرة وكذلك من فوق عصا المطرانية ، وتظهر الكتابات العربية وصورة الخلفاء إلى أن أصبحت هذه الدنانير عربية تماماً في عهد عبد الملك بن مروان ويخبرنا المقرئ أن الخليفة معاوية بن أبي سفيان (٤١ - ٦٠ هـ) ضرب دنانير إسلامية عليها صورته متقلداً سيفه وإذا كانت دراهم معاوية قد وصلت إلينا وبعضها محفوظ في المتحف البريطاني بلندن فإن

دنانيره التي يشير إليها المقریزی لم يصلنا منها شيء ، غير أن عدم وصولها لا يتخذ دليلا على الشك في صحة هذه الأقوال ، لأنه ربما يكون السبب في اختفائها هو امتصاص هذا النوع من النقود لصهره خلال عمليات التعريب وسرى أن الخليفة عبد الملك بن مروان أمر بأن تسحب من التداول جميع الدنانير المضروبة قبله عن طريق بيت المال ليعاد سكها على الطراز العربي الجديد الذي قرره .

وقبل أن نناقش طراز النقود العربية الجديد يجب أن نشير إلى حقيقة هامة تفرض نفسها وهي أن نقود الأقاليم الشرقية من العالم الإسلامي في إيران والعراق اقتصرت على الدراهم الفضية بينما اختصت الأقاليم البيزنطية في سورية ومصر والمغرب على النقود الذهبية . فهل من أسباب يمكن أن نرد إليها هذه الحقيقة التي استقرت في الولايات والممالك التي استولى عليها العرب ؟ يحاول بعض الباحثين ومن بينهم ميشيل دي بور M. De Bouer إرجاع التعامل بالدراهم فحسب في الأقاليم الشرقية من ممتلكات العرب في فجر الإسلام إلى افتقار الفرس للذهب في القرن السابع الميلادي نتيجة الحروب التي شنها الأمصار على البيزنطيين وغبة منهم في التوسع نحو سوريا وغيرها من الولايات البيزنطية ونتيجة للهزيمة التي حلت بالفرس

على يد هرقل وما تبع ذلك من فوضى تفوق حد الوصف حتى ارتفعت نفقات الحروب والجزية الحربية ، ثم إن الفرس كانوا يجلبون الذهب اللازم لهم من تجارة الترانسيت الخاصة بالأقمشة الحريرية الواردة من الصين والصادرة إلى بيزنطة وكانت هذه التجارة رمزاً للحياة المترفعة في العمليات التجارية في ذلك الوقت ، غير أن بيزنطة نجحت منذ القرن السادس في إدخال دودة القز إلى إمبراطوريتها ، واستطاعت في أوائل القرن السابع التخلص من التجار الفرس ، وأصبحت هي بدورها مصدرة للحرير ، وبذلك فقد الفرس أهم مصدر لثروتهم الذهبية .

ولا شك في أن هذا التحول الكبير في مجرى التجارة الهامة والرئيسية قد أفقد بلاد الفرس مكانتها الممتازة التي كانت تحتلها في الميدان الاقتصادي بقدر ما أفقدها نصيبها من الدنانير البيزنطية الذهبية وهي التي تشكل أهم موارد لرصيداها من الذهب غير أننا لا نستطيع قبول هذا التفسير كتعليل لامتناع الفرس عن ضرب نقود ذهبية كما امتنعت بيزنطة عن ضرب نقود فضية والحقيقة المفسرة لهذه الوقائع المالية هي تلك المعاهدة التي عقدها البيزنطيون مع الدولة الساسانية بشأن النقود وهي تقضي بأن يضرب الساسانيون

نقوداً من الفضة فقط وألا يتخذوا نقوداً ذهبية سوى النقود البيزنطية الجارية في التعامل ولهذا كانت نقود بلاد الفرس عند الفتح العربي هي الدراهم الفضية بينما شاعت النقود الذهبية في بلاد الإسلام التي كانت تحت حكم البيزنطيين .

هذه هي الأسس المالية التي تفسر لنا سيادة النقود الذهبية دون الفضية في سوريا ومصر عند الفتح العربي ، وهو أمر قد قبله العرب دون البحث في أسبابه وكذلك دون محاولة تغييره أول الأمر ، ولم يكن ذلك قصوراً من العرب عن فهم المجال الاقتصادي ، بل رغبة منهم في المحافظة على الاستقرار المالي الذي لا بد منه لضمان الجزية لبيت المال ، فضلاً عن كونه استجابة لحاجات شعب مزدوج من الغالبين والمغلوبين .

اصلاح عبد الملك للنقود

تحدثنا المراجع التاريخية عن محاولات مبكرة لإصلاح النقود العربية وتعريبها تلك المحاولات التي بدأت على يد عمر بن الخطاب سنة ١٧ هـ حين ضرب الدراهم على نقش الكسروية وشكلها والفلوس البرونزية على الطراز البيزنطى ، وكذلك محاولات معاوية ابن أبى سفيان الذى ضرب الدراهم والفلوس التي وصل إلينا بعضها وعليه اسمه وصورته وقد أشار المقرئى إلى دنانير الخليفة الأموى معاوية (٤١ - ٦٠ هـ) ذات الصورة وهى أول دنانير إسلامية ضربت على طراز الدنانير البيزنطية التي تحمل صورة الأباطرة البيزنطيين ولكن للأسف لم نثر على قطعة واحدة من هذه الدنانير حتى اليوم ومهما قيل بشأن محاولات معاوية وعمر فى توحيد النقود فإنها لم تكن محاولات خلاق وابتكار بقدر ما كانت عمليات تقليد للنقود البيزنطية أو الساسانية .

وبعد معاوية بن أبى سفيان تولى الخلافة - فى خلال خمس سنوات - ثلاثة من الخلفاء الأمويين لم تكن لهم محاولات بارزة فى ميدان النقود الإسلامية إلى أن تولى الخلافة عبد الملك بن مروان

٦٥ - ٦٦ هـ (٦٨٥ - ٧٠٥ م) الذى استطاع أن يحطم الحركات المناهضة لسلطانه قتل مصعب بن الزبير سنة ٧٢ هـ وأخاه عبد الله ابن الزبير سنة ٧٣ هـ وبذلك خضع الشرق العربى لخليفة أموى واحد ، وفى عام ٧٧ هـ كانت السلطة قد تركزت كاملة فى يد عبد الملك وصارت مصر مع العالم العربى تمثل أمة واحدة ، أذكر ذلك لأوضح أن عصر عبد الملك قد شهد ظاهرة جديدة تلخص فى توحيد الأمة الإسلامية وصبغ الدولة بصبغة قومية عربية فى جميع الميادين الإدارية والمالية فضربت على يدى عبد الملك أول نقود عربية كضرورة من ضرورات الاستقرار الاقتصادى والسياسى ولا يختلف المؤرخون العرب فى نسبة الطراز العربى للنقود إلى عبد الملك بن مروان بقدر اختلافهم فى الدافع الذى أدى به آخر الأمر إلى ترك التعامل بالنقود البيزنطية ، ويمكن الوقوف على هذا الدافع من وجهة النظر العربية من تلك النصوص التى ذكرها البيهقى فى « المحاسن والمساوى » والدميرى فى « حياة الحيوان » والبلاذرى فى « فتوح البلدان » والمقرئى فى « شذور العقود » وأبو المحاسن فى « النجوم الزاهرة » وهى نصوص تلخص فى أن السبب فى ضرب النقود العربية هو أن أوراق البردى التى تصدر من مصر إلى بيزنطة كانت تسجل عليها عقيدة الإيمان المسيحية . باسم الآب

والابن وروح القدس ، تلك العقيدة التي أشار إليها إنجيل متى
إصحاح ٢٨ ، فكتب عبد الملك بن مروان إلى عامله في مصر عبدالعزیز
ابن مروان بإبطال هذا الطراز من الكتابة على البردي وأمره أن
يكون طرازها شهادة التوحيد « شهد الله أنه لا إله إلا هو » ولما
وصلت أوراق البردي الإسلامية إلى إمبراطور الروم المعاصر
جستنيان الثاني احتج على عبد الملك وهدده بأنه إن لم يُعَد كتابة
العقيدة المسيحية على البردي فسيضطر إلى نقش الدنانير البيزنطية
التي ترد إلى الشرق العربي بعبارات تسيء إلى الرسول صلى الله
عليه وسلم ، وغضب عبد الملك من هذا التهديد فأشار عليه أهل
الرأى من المسلمين بضرب نقود عربية عليها شهادة التوحيد والرسالة
المحمدية وصب صنج من زجاج لا تستحيل إلى زيادة أو نقصان
لتعير عليها هذه النقود وتضبط أوزانها ، فعمل عبد الملك بهذه
المشورة وضرب النقود العربية كأبغ رد على تحدى الإمبراطور
البيزنطى .

غير أن هذه القصة بقدر ما تعطينا فكرة واضحة عن تفسير
بعض بالثورجين : لاخطر الحوادث التاريخية والاقتصادية ، فهي
لا تملأنا بغير مساعدة ضئيلة في تفسير ذلك الإصلاح النقدي الذي

يقام به عبد الملك والأسباب التي دفعته إلى سك نقود عربية خالية من الشارات المسيحية .

والصحيح في هذه القصة أن نزاعاً قد قام بين عبد الملك والدولة البيزنطية ولكنه لم يكن بسبب أوراق البردى وما تحمله من ألفاظ مسيحية أو عبارات إسلامية فنحن نعرف أن تغيير عبارات العقيدة المسيحية على البردى بعبارات التوحيد على يد عبد الملك كان أمراً طبيعياً يتفق والوضع الجديد الذي رغبه الخليفة العربي للدولة الإسلامية ، وهو صبغها بالصبغة القومية العربية بعد فترة من الانتقال استغرقت أكثر من سبعين عاماً ، ولم يكن ذلك التغيير من التثليث إلى التوحيد مثار نزاع بين عبد الملك وأباطرة البيزنطيين بأي حال ، إذ أن عبارات التوحيد واسم الرسول قد ظهرت على أعداد كثيرة من النقود الإسلامية قبل عهد عبد الملك ولم يكن لظهور مثل هذه العبارات أي رد فعل في الدولة البيزنطية التي كان لرعاياها معاملات كثيرة مع الدولة العربية فيتبادل القوم خلالها النقود الإسلامية المضروبة على الطراز البيزنطي ، والنقود البيزنطية على السواء . وما دام ذلك كذلك فلا بد من البحث عن الأسباب الحقيقية للنزاع الذي قام بين عبد الملك بن مروان ولإمبراطور الدولة

البيزنطية المعاصر جستنيان الثاني للكشف عن حقائق الثورة الإصلاحية التي قام بها في الميدان الاقتصادي .

والواقع أن هذا النزاع يتلخص في أن معاهدة بين الدولة العربية والدولة البيزنطية قد تم توقيعها سنة ٦٧ هـ لمدة عشر سنوات تقضى بمهادنة الدولة البيزنطية للعرب على حدود الدولة الإسلامية نظير دفع عبد الملك لإتاوة سنوية قدرها ألف دينار من الذهب ، فبأي نوع من النقود كان يدفع هذا القدر ؟

إن عبد الملك بن مروان منذ اعتلائه العرش وجد النقود الإسلامية من الفلوس تضرب بصورة الإمبراطور البيزنطي وعليها الشارات المسيحية مع بعض الكتابات العربية .

وقد اقتضت حكمة العرب الإدارية الاستجابة لشعور شعوبهم والاكتفاء بهذا القدر من التطور . وقد سار عبد الملك أول الأمر في هذا الطريق فضرب الدنانير الذهبية على طراز النقود النحاسية البيزنطية لهراقل وابنيه هرقيوس وقسطنطين مما كان يضرب في دار السك بالإسكندرية وعليها الحرفان B و I وإن كان عبد الملك قد بدل وضعها وجعل كلا منها محل الآخر فأصبح حرف B على اليسار وحرف I على اليمين أما الصليبان التي كانت تفصل بين

هذين الحرفين أو تعلو ر ويس العائلة الإمبراطورية المتوجة أو تعلو
عصى المطرانية فقد حورها كلها عهد الملك تحويراً خفيفاً بأن حذف
أعلى الصليب فظهر وكأنه حرف T ثم زاد في التحوير خطوة
فحول الشارات المسيحية إلى كرات مستديرة وأحاطها بعبارات
التوحيد مسجلة بالخط الكوفي مع الإبقاء على صورة هرقل وولديه
لذلك لم يعترض جستنيان الثاني على هذا الطراز من النقود الإسلامية
ذات التأثيرات البيزنطية لاسيما وأنه طراز مألوف إلى حد كبير في
الفلوس النحاسية قبل عهد عبد الملك .

وما لبث عبد الملك أن عمل على تطوير هذه النقود الإسلامية
خطوة جديدة في سبيل استقلالها عن التأثيرات البيزنطية فاستبدل
صورة هرقل وولديه بصورته هو مع الإبقاء على بعض التأثيرات
المسيحية كالعمود القائم على المدرجات الأربعة الذي كان يحمل
الصليب أضلا وأصبح على وجه الدينار صورة الخليفة عبد الملك
وعلى ظهره كتابة هامشية نصها « بسم الله ضرب هذا الدينر سنة
ست وسبعين أو سبع وتسعين » .

ومما يلفت النظر في هذا النوع من الدنانير الإسلامية هو ما اجترأ
عليه عبد الملك من نقش صورته على أحد وجهي دنانيره ، فقد

كان هذا العمل في ذاته كما يذكر المقرئى بشار اعترافاً من بعض الصحابة الذين وصلت إلى أيديهم بالمدينة بعض هذه الدنانير . فلم ينكروا منها سوى نقشها فإن فيها صورة .

ولن نتعرض هنا لمناقشة تفصيلية عن كراهية الإسلام أو تحريمه للصورة والتماثيل ، وكل ما يمكن إضافته هو أن كراهية الإسلام للنقود المصورة لم يكن لها وجود حتى في أشد الفترات حماسة للدين الإسلامى منذ عهد النبى صلى الله عليه وسلم ، فقد تعامل النبى نفسه بالدرهم والدنانير المصورة كما أن كراهية الإسلام للصورة لم يكن أكثر من مجرد رأى خاص اعتنقه بعض العلماء وشرح الشريعة الإسلامية على أنه قانون ملزم ، ولكنه مع ذلك لم يلتزم به المسلمون جميعاً حتى الخلفاء منهم . أما صورة عبد الملك على دنانيره فهي في الوجهة الفنية تعتبر تقليداً لصورة الإمبراطور البيزنطى هرقل وإن كان الفنان العربى الذى صور دنانير عبد الملك قد لجأ إلى التجريد فحذف كثيراً من التفاصيل المسيحية ، واستبدل عصى المطرانية المصلبة بالسيف في يد عبد الملك كعلامة للإمامة عند المسلمين ولكن يكفى الإشارة إلى التشابه الواضح - في أسلوب إمكانات فنية محدودة طبعاً - بين ذقن الخليفة الأموى وذقن الإمبراطور البيزنطى وبين طبات الملابس في كل من الصورتين .

والمهم أن ظهور هذه النقود الإسلامية المزينة بصورة عبد الملك هي سر النزاع الحاد الذي قام بين الإمبراطور البيزنطي وبين الخليفة الأموي ، إذ أن ضرب نقود ذهبية بصورة حاكم آخر غير إمبراطور الدولة البيزنطية لم يجرؤ عليه أحد من الخلفاء قبل عبد الملك ، وقد كان جستنيان الثاني يدافع عن هذا الحق كقاعدة عامة يجب احترامها من حيث المبدأ ، ولذلك عارض عبد الملك في الوقت الذي ظهر فيه هذا الطراز من النقود العربية الجريئة ، بل فسخ المعاهدة المبرمة بين البيزنطيين والعرب لأن الإتاوة العربية السنوية لم تدفع بنقود مصورة. بصورة الإمبراطور البيزنطي ، ولكنها قدمت بنقود عربية بصورة خليفة عربي ، وعبثاً حاول عبد الملك أن يقنع الدولة البيزنطية بقبول نقوده الجديدة المصورة ما دام وزن الذهب هو المعول عليه ،

وعلى أية حال فإن النقود العربية التي تزينها صورة عبد الملك كانت خطوة ثورية في سبيل الإصلاح النقدي لأنها كانت في حقيقتها ثورة على نظام النقد البيزنطي العالمي الذي أشاد به « نورمان بايتز » Norman Baynes حين ذكر « أن هذا الاستقرار العجيب في السياسة المالية الرومانية قد ضمن للبيزنطي عملته العالمية التي كانت مقبولة عند جميع الأمم المجاورة بسبب وزنها المضبوط

كأساس ثابت للتعامل واستطاعت بيزنطة أن تسيطر بنقودها هي على كلا العالمين المتحضر والبربرى .

وقد استغرقت هذه الثورة الإصلاحية أربع سنوات منذ سنة ٧٣هـ وهو تاريخ فسخ المعاهدة البيزنطية العربية وتمت أهدافها بتعريب النقود تماماً سنة ٧٧هـ حين احتلت الكتابات العربية وجهى الدينار العربى واختفت الدنانير المصورة وأصبحنا نقرأ فى هامش الوجه عبارة تشير إلى الرسالة المحمدية نصها « محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله » وفى المركز شهادة التوحيد ونصها « لا إله إلا الله وحده لا شريك له » وعلى الوجه الثانى فى الهامش كتابة تشير إلى تاريخ الضرب « بسم الله ضرب هذا الدين سنة سبع وسبعين » وفى المركز ثلاثة أسطر هى النص القرآنى من سورة الإخلاص ﴿ الله أحد الله صمد لم يلد ولم يولد ﴾ .

وهكذا نجح عبد الملك فى تعريب النقود الإسلامية تعريباً كاملاً، غير أن أسباب هذا التعريب لم تكن أسباباً ثانوية كالتى أشار إليها البيهقى والدميرى وغيرهما من المؤرخين ، بل هى أسباب ودوافع سياسية عليا ونظم اقتصادية تتلخص فى رغبة عبد الملك فى إعادة حق ضرب النقود إلى الخلافة فى شخص الخليفة بعد أن ساهم فى حق

ضرب النقود كثير من الولاة والعمال الثائرين منذ أن قامت الحروب الأهلية في أعقاب مقتل عثمان سنة ٢٣ هـ فكان لابد أن يقضي عبد الملك على كل هذه الحقوق المقتصبة التي لم يعد لها مكان أثر تحطيم حركات المقاومة العسكرية وبداية الاستقرار السياسي .

ويرتبط بهذا الاستقرار السياسي من ناحية قومية أخرى هي صبغ الدولة الإسلامية بصبغة عربية في ظل سياسة رسمها عبد الملك بمهارة وقام على تنفيذها في جميع الميادين الإدارية في مختلف الولايات الإسلامية حين أمر بتعريب الدواوين في فارس والشام ومصر فكان لابد لإتمام هذه السياسة القومية العربية من الاتجاه إلى النقود وتعريبها وتخليصها من السيطرة البيزنطية أو غيرها فصار عبد الملك في ذلك بخطوات تدريجية مقدراً خطورة الميدان الاقتصادي من أن تحل به هزة عنيفة على أثر إصلاح مفاجئ .

وبتعريب النقود الإسلامية سنة ٧٧ هـ بدأ عهد من الاستقرار المالي للدولة العربية فلم تعد نقود العرب تدور في فلك الدنانير البيزنطية أو غيرها أو ترتبط بأوزانها وأسعارها .

ولكن الجدير بالذكر أن النقود الذهبية بعد التعريب لم يسمح

الخليفة الأموي. بضربها في غير مصر وسوريا فأنحصر إنتاج الدنانير العربية في دار السك بدمشق والقسطنطينية.

وأصبح من الصعب في نقود العصر الأموي التمييز بين تلك الدنانير السورية أو المصرية بعد أن وحد بينهما المظهر العربي العام الذي حدده إصلاحي عبد الملك للنقود وخاصة في الكتابة العربية المنقوشة ، أما وزن الدينار في مصر وسوريا فقد حددته الوزن الشرعي وهو ٤,٢٥ جرامات للدينار وقد يزيد الوزن أو ينقص ولكن لا ضير في ذلك مادام الممول عليه عند الوفاء بالالتزامات هو التحقق من ضبط الوزن بالصنح الزجاجية المتنوعة المخصصة لوزن النقود بأنواعها .

وإذا كان من الصعب علينا التمييز بين النقود الذهبية التي ضربت في مصر ، وبين تلك التي ضربت في سوريا في العصر الأموي فإن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للنقود من الفلوس التي كان يسجل عليها اسم الوالي أو عامل الخراج الذي ضرب النقود على يديه وتحت إشرافه كما يحمل اسم مكان السك أحياناً ، ولكن ذلك كله لم يتحقق إلا بعد التعريب في عهد عبد الملك ، إذ أن الفلوس النحاسي المحفوظ بالمشحف البريطاني يظهر عليه اسم الخليفة كما تظهر عليه صورته وهو

واقف وتحيط برأسه كوفية ويقبض بيده على سيفه وحول الصورة كتابة نصها « لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين » ولذلك يمكن اعتبار هذا الفلوس نقطة التحول إلى الفلوس العربية فقد ظهرت بعد ذلك سلسلة من النقود البرونزية في مصر الأموية بوجه خاص كشفت عنها حفائر القسطاط وتردان بها مجموعة متحف الفن الإسلامي ، وتحمل هذه النقود أسماء الولاة أو عمال الخراج الذين تولوا أعمالهم في مصر مثل فلوس القاسم بن عبيد الله عامل خراج مصر سنة ١١٦ - ١٢٤ هـ وفلوس عبد الملك بن مروان وإلى الخراج في مصر سنة ١٣١ - ١٣٢ هـ وإلى جانب أسماء الولاة والعمال المنقوشة على الفلوس التي ضربت في مصر فإن السبيكة المصرية تميزت بطابع خاص عن السبيكة السورية النحاسية فالأولى سميكة ومن معدن البرونز وأقرب شياً بالفلوس التي كانت تضرب في الإسكندرية قبل الفتح العربي ، أما الثانية فرقيقة ومن خام النحاس .

وفيما يتعلق بالنقود الفضية في العصر الأموي فقد وصل إلينا الكثير من الدراهم التي ضربت بعد إصلاح عبد الملك في سوريا والعراق بوجه خاص ، وترجع أقدم الدراهم الأموية العربية إلى سنة ٧٩ هـ ضرب « دمشق » و « الكوفة » وإلى سنة ٨٤ هـ ضرب « واسط »

وكل هذه الدراهم الأموية تحمل بين كتاباتها اسم دار السك التي توضح مكان ضربها . غير أننا نفتقر إلى الدراهم الفضية التي ضربت في مصر في العصر الأموي فهي نادرة جداً مما جعل المؤرخ المصري المقریزی يقرر خطأ عدم وجود هذا النوع من النقود الفضية في مصر قبل العصر الفاطمي « وأول ما رأيت للدراهم ذكراً بمصر في أيام الحاكم بأمر الله أحد خلائف (هكذا) الفاطميين ، ولكن ندرة هذا النوع من النقود الأموية الفضية لا يؤيد ما ذكره المقریزی لأن مصر عرفت الدرهم منذ الفتح العربي كما عرفت الدينار والفلس وقد أشير إليه في الكثير من أوراق البردى العربية في دار الكتب المصرية ، ولكن نماذج النقود التي تؤيد ما نذهب إليه غير موجودة وإن كانت ثمت أدلة مادية أخرى توجد في الصنج الزجاجية التي يمكن الاستناد إليها للتحقق من وجود الدراهم وأجزائها في مصر . وقد نشرنا الكثير مما هو محفوظ في متحف الفن الإسلامي في كتاب خاص باسم « صنج السكة في فجر الإسلام » .

النقود الأحمدية الطولونية

الواقع أن الطابع الذي أخذته النقود في مصر الطولونية يستند في تفسيره قبل كل شيء إلى أصول تاريخية كامنة في العلاقة بين مصر وبغداد في تلك الفترة من تاريخ الطولونيين ، فمنذ أن تولى أحمد بن طولون إمرة مصر سنة ٢٥٤ هـ عمل على توحيد الولايات الإسلامية حتى تمكن في سنة ٢٦٦ هـ من تكوين دولة واسعة تتألف من « مصر وأجناد الشامات والثغور وقنسرين والعواصم والجيزة والحجاز ومكة والمدينة » بالإضافة إلى برقة وهكذا امتدت أملاك الطولونيين من الفرات وحدود الإمبراطورية البيزنطية ومن ساحل البحر المتوسط حتى أسوان جنوبا ، وقد هيأت الظروف السياسية المعاصرة لابن طولون - ظروف الخلفاء العباسيين الضعاف ، وسيطرة رجال البلاط الأتراك عليهم - تأسيس هذا الملك العريض وضرب نقود طولونية خاصة في ظل إشراف صوري من الخلافة العباسية .

والحقيقة أن النقود الرئيسية التي تداولتها مصر عند قيام الدولة الطولونية هي النقود العباسية التي ضربت باسم الخليفة المتوكل وابنه المعز والخليفة المعتمد وابنه جعفر الملقب بالمفوض ، وظلت هذه

لوزرائه والولاة وعمال المال وعبر المقرئ عن ذلك صراحة في قوله : « وهرون الرشيد أول خليفة ترفع عن مباشرة العيار بنفسه ، وكان الخلفاء من قبله يتولون النظر في عيار الدراهم ، والدنانير بأنفسهم » وقد كان لهذا النظام الإداري الجديد صدهاء في النقود المصرية فأصبح ضرب الدنانير من حق الولاة والعمال وأول من تمتع بهذا الحق « علي بن سليمان بن علي العباسي » الذي تولى إمرة مصر من (١٦٩ هـ - ١٧١ هـ) وتحمل دنانيره معظم العبارات الإسلامية التي تميزت بها الدنانير الأموية ، غير أن اسم الوالي « علي » يظهر أسفل الكتابة المركزية على أحد وجهي الدينار ، وتعددت بعد ذلك دنانير الولاة المصريين وعمال الخراج في العهد العباسي ، وثمت بخاتمة هامة لا يمكن إغفالها عند الحديث عن تاريخ النقود العباسية في مصر ، وهي النزاع بين الأمين والمأمون من أجل الاستئثار بالسلطة ، فقد أشاع هذا النزاع بين الأمين والمأمون الفوضى والاضطراب في جميع أنحاء الدولة العباسية ، ولم تنته الفوضى باعتلاء المأمون عرش الخلافة سنة ١٩٨ هـ بعد مقتل الأمين ، بل ظلت آثارها عدة سنين قامت في خلالها ثورات علوية وأموية وأحزاب متضاربة وقيادات شعبية متنافرة يرغب بعضها في الاستقلال بمصر عن الخلافة العباسية في بغداد كشخصية « عباد » و « المطلب » و « السري » وتشير المراجع

التاريخية إلى أن المأمون استطاع أن يقضى على سلطان الثائرين بقيادة عبد الله بن طاهر الذى هزم أبناء السرى بن الحكم فى صفر سنة ٢١١ هـ . فظهرت النقود منذ هذا التاريخ مضروبة باسم عبد الله بن طاهر فقط ، وتشير إلى لقبه الذى خلعه عليه المأمون وهو لقب « المنصور » وبذلك عاد حق الخليفة المأمون فى دنائير مصر وعاد معه حقه فى الحصول على الخراج والأموال . والخلاصة أن الدناير وهى النقود الذهبية الرئيسية فى مصر التى ضربها الولاة من قبل الخلافة العباسية أو سكها ثوار وزعماء طامعون فى مصر ، لم يختلف طرازها العام عن النقود العربية التى ضربها الخلفاء فى بغداد ، أى « مدينة السلام » ويمكن أن نلخص التطور الذى حدث للدناير المصرية فى العصر العباسى فيما يلى :

١ - ظلت النقود العربية فى مصر تتبع فى خصائصها النقود العباسية التى كانت فى الواقع استمراراً للطراز الأموى حتى عهد هارون الرشيد .

٢ - منذ عهد هارون الرشيد ظهر اسم الخليفة على النقود الذهبية وتمتع الولاة فى مصر وبعض عمال الخراج بحق ضرب الدناير فظهرت أسماؤهم عليها منذ سنة ١٧٠ هـ .

٣ - على يد المأمون أضيفت إلى كتابات الدنانير بعض الآيات القرآنية في هامش إضافي : ﴿ الله الأمر من قبل ومن بعد ويؤمئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ﴾ كما أكلت بعض العبارات المقتبسة من القرآن الكريم وأضيفت البسملة كاملة « بسم الله الرحمن الرحيم » إلى عبارة الضرب وتاريخه .

٤ - في عهد المأمون ظهرت مصر كمكان للسك مسجلة على الدنانير منذ سنة ١٩٩ هـ .

٥ - انتهز الثوار من الجند فرصة التراع بين الأمين والمأمون فنحوا أنفسهم حق ضرب النقود الذهبية بأسمائهم دون حق شرعى من الخليفة .

النقود العباسية

بعد أن تغلب العباسيون على الأمويين في سنة ١٣٢ هـ انتقلت السلطة إلى العراق. ولكن الدينار الذهب ظل يضرب في مصر ودمشق فترة طويلة بنفس العبارات التي سجلت على الدنانير الأموية فيما عدا تاريخ الضرب وذلك حتى ١٩٨ هـ حين بدأت تظهر دور السك على النقود الذهبية لأول مرة في عهد الخليفة العباسي المأمون . فظهرت «مصر» و«العراق» على الدنانير ضرب سنة ١٩٩ هـ ، وتوزع ضربت الدنانير في عدة مدن حتى أصبح هذا النوع من النقود يضرب في أهم حواضر الولايات الإسلامية بعد سنة ٢١٢ هـ .

ولا يستند التمييز بين الدنانير التي ضربت في مصر وبين غيرها من دنانير الولايات الإسلامية إلى تاريخ ظهور «مصر» كمدينة للضرب لأول مرة على الدينار العباسي ، بل يستند إلى تلك الأسماء التي ظهرت قبل ذلك على الدنانير المصرية . والواقع أنه منذ عهد الرشيد (١٧٠ - ١٩٣ هـ) حدث تطور رئيسي في نظام النقود العربية ، فقد أمر هذا الخليفة بأن يكتب اسمه واسم ابنه الأمين على النقود الذهبية من الدنانير ، كما « وهب » الحقوق عنها

الدنانير الذهبية متداولة في مختلف الأقاليم الطولونية حتى سنة ٢٦٦ هـ حين ضرب أحمد بن طولون دنانيره الأحمدية بعد أن نجح في توحيد مصر والشام .

أما فيما يتعلق بخصائص هذه الدنانير الأحمدية فهي تحمل اسم أحمد بن طولون ، ولعل هذا هو أبرز ما يضاف عليها اسم الدنانير الأحمدية ولم يحذف ابن طولون اسم الخليفة المعتمد على الله من هذه الدنانير لأنه لم ينكر عليه شرعية خلافته بقدر ما أكد لنفسه حقه في سك النقود باسمه . وتنحصر الدنانير الأحمدية فيما بين ٢٦٦ هـ ، ٢٧٠ هـ على التوالي وهي دنانير تشير إلى دور سك مختلفة بعضها ضرب مصر والآخر ضرب الرافقة ودمشق . ولا يمكن القول على وجه التأكيد أن الدنانير الإقليمية الطولونية كان يتم سكها في مصر دون سواها ، ولكن ربما كانت قوالب السك ترسل من مصر نفسها إلى تلك الأقاليم ، غير أن الطابع الذي أخذته الدنانير الأحمدية وإن كانت ضرب مصر أو غيرها واحد تماماً ، فهو طراز النقود العباسية منذ عهد المأمون من حيث الكتابات العربية مع ذكر اسم الخليفة المعاصر على ظهر الدينار وفي أسفله اسم « أحمد بن طولون » .

وظل الدينار الأحمدى نموذجاً يحتذى به خلفاء ابن طولون من

بعده فلم تحدث تعديلات جوهرية في عيار الدينار الأحمدي أو نصوصه غير كتابة اسم الحاكم الطولوني المعاصر مصحوباً باسم الخليفة العباسي .

وقد كان اهتمام ابن طولون في تخليص الذهب وتنقيته ليرفع عيار ديناره الأحمدي مما كان سيئاً في إقبال الشعب على التعامل بالدنانير دون غيرها من النقود الطولونية ، بل واتجه الصاغة بوجه خاص إلى اقتنائها على اعتبار أنها أحسن ذهب يستعمل في التذهيب .

ذهب المعز

قضت الدولة العباسية على الدولة الطولونية نهائياً سنة ٢٩٢ هـ (٩٠٥ م) وأحرق القائد العباسي محمد بن سليمان عاصمتهم القطائع « ولم يدع أحداً من آل طولون إلا وساقه في الحديد إلى العراق » وبذلك عادت مصر والشام إلى حظيرة الدولة العباسية .

وحين نذكر ذلك لا بد أن نشير إلى ما يتبع هذه العودة من إقرار لحقوق السلطة العباسية في هذه البلاد وهي سلطة تتمثل في شارات الخلافة الثلاث التي تستند إلى ذكر اسم الخليفة في الخطبة وتسجياه في الطراز على الأقمشة ونقشه على النقود ، وكان ذكر اسم الخليفة العباسي على النقود غير مقرون باسم أحد من الولاة المصريين كما كان الحال في العصر الطولوني . واستمر هذا الوضع ثلاثين عاماً تعاقب خلالها على الخلافة أربعة من الخلفاء العباسيين هم المكتفي والمقتدر والقاهر والراضي ولم تستطع مصر في ظل هؤلاء الخلفاء من أن تحصل على حقها في ضرب نقود مستقلة حتى تولى حكم مصر محمد بن طغج الإنخشي ونجح في إقرار الوحدة المصرية السورية من جديد بعد مقتل ابن رائق منافسه في الشام وظل حق ضرب النقود .

(م ٤ - النقود العربية) .

باسمه منذ سنة ٣٣١ هـ قائماً بالنسبة له ولابنائه من بعده حتى سنة ٣٥٨ هـ (٩٦٩ م) حين استولى الفاطميون في عهد الخليفة المعز لدين الله على مصر ووضعوا أيديهم على سوريا كذلك .

والحق أن الفرصة في هذه البلاد كانت قد تهيأت تماماً لانجاح الغزو الفاطمي على يد جوهر قائد المعز لدين الله الذي توجه إلى مصر من القيروان ومعه من الدنانير الذهبية مما حمل في (١٢٠٠) ألف وهاتى صندوق كما يذكر ابن خلدون هذا إلى مجموعات الدنانير المغربية التي تعذر نقلها إلى مصر فصهرها المعز لدين الله وجعلها سبائك في هيئة أحجار الطواحين المستديرة المفرغة من الوسط ووضعت على الجمال كل اثنين منها فوق ظهر جمل وقد قدر بعض المؤرخين هذه السبائك الذهبية بثلاثة وعشرين مليون دينار أعاد المعز ضربها من جديد في دار السك المصرية .

وهكذا ساعد مجيء الفاطميين إلى مصر على زيادة الذهب ، وذلك لأن المعز لدين الله قد عنى منذ البداية باجتذاب قلوب الكثيرين من الدعاة في مصر عن طريق إعطاء الذهب عليهم . وقد حدد الصلح الذي عقده جوهر مع المصريين في الإسكندرية في ٨ شعبان سنة ٣٥٨ هـ مصير النقود الإخشيدية بأكملها بعد أن وافق الطرفان

على تغيير النقود وتجويدها ومنع الغش فيها وصرفها إلى العيار الذي عليه النقود المنصورية التي ضربها الخلفاء الفاطميون في مدينة المنصورية في شمال إفريقيا بتونس الحالية ، وقد أراد جوهر بهذه الشروط تأكيد حق الخليفة المعز في ضرب النقود فقد أمر جوهر بضرب « الدينار المعزى » الذي يحمل اسم المعز ولقبه ، ولما كان الفاطميون من الشيعة فإن سكنتهم المصرية كانت بالضرورة تحمل صبغتهم المذهبية الشيعية فانتبت بذلك كل خصائص النقود العباسية السنية في مصر فيما عدا ما يشير من نصوصها إلى شهادة الوحدانية أو إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وأصبحنا نجد على وجه الدنانير المعزية منذ سنة ٣٥٨ هـ عبارات تشير إلى الرسالة المحمدية مع تمجيد على بن أبي طالب بعبارة : « وعلى أفضل الوصيين ووزير خير المرسلين » كما يظهر لقب المعز « الإمام » بعد أمير المؤمنين « وقد أنحلت النصوص المكتوبة على الدنانير المصرية منذ عهد المعز زخرفها وازينت فبدت في شكل دوائر تحيطها حلقات من خطوط بارزة على وجهي الدينار وأصبحنا نقرأ في هذه اللواتر عبارات شيعية كثيرة نصها على الوجه :

١. يا محمد رسول الله أرسله يلهدي نودين الحق ليظهره على الدين كله ولو بكرة المبشرين .

٢ - وعلى أفضل الوصيين ووزير خير المرسلين .

٣ - لا إله إلا الله محمد رسول الله .

وعلى الظهر :

١ - بسم الله ضرب هذا الدينر بمصر سنة ثمان وخمسين وثلثمائة .

٢ - دعا الإمام معد لتوحيد الإله الصمد .

٣ - المعز لدين الله أمير المؤمنين :

وإذا صرفنا النظر عن ارتباط هذه النصوص بالعقائد الشيعية نلاحظ أن هذه النصوص مطابقة للنقود المعاصرة التي ضربت بالمنصورية التي أسسها الفاطميون بتونس الحالية سنة ٣٣٧ هـ .

وإلى جانب ذلك التشابه بين نصوص النقود الفاطمية في مصر والمغرب نجد تشابهاً آخر في العيار فقد وصل عيار النقود الذهبية في مصر الفاطمية إلى ٢٣,٥ قيراطاً وذلك في حدود ما قمت بالكشف عن عياره بمجموعات متحف الفن الإسلامي وهو عيار جيد جداً يتمشى مع عيار النقود المنصورية وهو ما أشار إليه جوهر في عهده الذي قطعه على نفسه للمصريين وإن كنا نؤكد أن هذا

العيار ليس بجديد على النقود المصرية فهو عيار عرفته مصر الطولونية من قبل في الدنانير الأحمدية .

وبرغم نجاح جوهر في امتصاص كل النقود التي كانت سائدة في أسواق مصر قبل الفتح الفاطمي فإن الدينار العباسي المعروف باسم الدينار الراضي (نسبة للخليفة الراضي ٣٢٢ - ٣٢٩ هـ) ظل وسيلة الدفع لأنه كان إذ ذاك أكثر وزناً وأشد نقاءً من الدينار المعزى حتى اضطر المعز إلى حمل الناس على التعامل بدنانيره بطرق شتى من بينها التجاؤه إلى الإكثار من ضرب النقود الشيعية كي تغمر الأسواق بوفرة مع تحديد سعر رسمي منخفض للدينار الراضي فجعل قيمته من الدراهم خمسة عشر درهماً في الوقت الذي حدد فيه سعر الدينار المعزى بخمسة عشر درهماً ونصف بينما تحددت الدنانير الأموية إن وجدت في السوق بعشر دراهم أحياناً وبسته دراهم أحياناً أخرى وبثمانية دراهم في بعض الأحوال ، وأصدر المعز تعاليمه إلى عمال الخراج والحسبة ومنهم « يعقوب بن كلس » و « عسلوج ابن الحسن » بألا يتسلوا الخراج إلا بالدنانير المعزية وليس من شك أن هذه الوسائل جميعها قد آتت ثمارها « فاتضع الدينار للراضي وانحط » إلى نحو الثلثين من قيمته فخسر الناس كثيراً لأن

كل من كان يملك الدينار الراضى اضطر إلى بيعه بأقل من قيمته ودخلت حكومة المعز الفاطمية في هذه المضاربة مشترياً بالسعر الذى حددته فتحقق لها ربح مؤكد . فضلاً عن نجاحها في سحب نقود ذهبية سنية كان لها قيمتها في نفوس الناس ، والحق أن الحكومة الفاطمية في اتخاذها هذه التدابير كانت تسير على مبدأ اقتصادى ساد في مصر حتى هذا العصر وهو : أن النقود تتوقف على إرادة الحاكم ، وقد يكون تشديد الدولة الفاطمية في فرض نقودها على المصريين وغيرهم من رعايا الدولة يتمشى مع رغبتها في القضاء على كل مظهر من مظاهر السيادة العباسية السنية حتى تنهأ الشعوب لاستقبال العهد الجديد في ظل السياسة والأنظمة الشيعية .

وقد سحب استعمال دينار المعز في التداول تجديداً قيمته من الدراهم الجديدة التى ضربها الفاطميون في مصر ولكن الغالب أن الحكومة الفاطمية لم تتوسع في ضرب الدراهم في أول عهدها إلى أن كان عصر الحاكم بأمر الله ٣٨٦ - ٤١١ هـ (٩٩٦ - ١٠١٢ م) فتحوّل مصر بشكل واضح إلى نظام المعدّنين Bimetallic System بعد أن أصبحت الدراهم في عهده نقوداً قانونية ومن الطبيعى أن يتكوّن الإقبال على الدنانير والدراهم الفاطمية مقضورياً أول الأمر على

المدن والمراكز التجارية الرئيسية ، ذلك لأن أهل الريف وخاصة في الوجه القبلي كانوا يسرون على نظام المقايضة في معاملاتهم التجارية وقد أقرت الحكومات المتعاقبة على مصر منذ الفتح الإسلامي هذا الوضع الاقتصادي حتى أنها كانت « تجني الخراج من الصعيك عينا » .

أما الفلوس الفاطمية فنحن لا نشك في وجودها إلى جانب الدنانير الذهبية والدراهم الفضية لأن وجودها يساعد إلى حد كبير على مرونة العمليات التجارية كنقود مساعدة ، ولكن ليس بين أيدينا من هذا النوع من العملة ما يمكن أن نقف منه على خصائص الفلوس الفاطمي أو كتاباته وإن كانت بعض الوثائق البردية التي ترجع إلى القرن الرابع الهجري تشير إلى أن أسعار بعض الحاجيات كانت تنخفض إلى أجزاء من الدنانير لم يضرب من النقود الذهبية وربما كان الدفع بالنسبة لهذه الأجزاء الصغيرة من السدس دينار بالفلوس كما أن بعض أجور العمال حددت بالدراهم وأجزاء من الدرهم بلغت ربع درهم أحيانا . ووصلت أثمان بعض الأقمشة إلى قيراط ومن الطبيعي أن يكون تقدير أجزاء هذه الدراهم أو هذه القراريط بالفلوس وإن كان ذلك يتطلب في الحقيقة علاقة ثابتة

بين أنواع النقود الفاطمية المختلفة والمعروف أن الدينار المعزى كان يساوى منذ الفتح الفاطمى $15\frac{1}{4}$ درهما وقد تغيرت هذه القيمة بعض الوقت حتى وصلت أحياناً إلى ٣٦ درهما ، أما النسبة بين الدينار والدرهم من ناحية وبين الفلوس فلم تكن محددة لأنها نسبة جزئية تغيرت قيمتها بسبب الغش الذى كان يحدث فيها عن طريق الصيارفة اليهود حتى لجأت الحكومة الفاطمية إلى فرض رقابة مشددة لمنع تداول النقود المنحطة وخصصت مكاناً محدداً للصيرفة يسهل الإشراف عليه سمي « بركة الصيارفة » بجوار المسجد الجامع (جامع عمرو) فى مصر .

النقود التذكارية في عصر الفواطم

ابتدعت الدولة الفاطمية في مصر نقوداً تذكارية من معادن وأحجام مختلفة قصد الإنعام بها على الشعب في بعض المواسم والأعياد، ولعل العباسيين هم أول من ضرب مثل هذه النقود لتوزيعها كعطايا من الخلفاء والأمراء، ونثرها على الناس كما تنثر الورود في حفلات العرس والولادة والختان .

ويشير المقرئ في « إغاثة الأمة » إلى كثير من الدنانير العباسية التي ضربت بأوزان مضاعفة لتفريقها على الشعب في عيد النيروز^(١)، والمهرجان ومن بينها دنانير « جعفر بن يحيى » التي نقش عليها الأبيات الآتية :

وأصفر من ضرب دار الملوك يلوح على وجهه جعفرا
يزيد على مائة واحدا إذا ناله معسر أسيرا

(١) عيد النيروز (أوالتوروز) والمهرجان الأول أول العام والمهرجان آخر العام عن الفرس . راجع تاريخ الإسلام السياسي لحسن إبراهيم ج ٢ ص ٤٣٦ - ٤٣٨ ، ج ٣ ص ٤٥٣

كما ضرب العباسيون دنائير سميت بدنائير الخريطة « الخزاة »
للإنعام بها على المغنين وغيرهم .

واقترى الفاطميون بهذه السنة للدعاية لأنفسهم ، وكسب مودة
الشعب وولائه وعندما انتشر دعاة الفاطميين في أواخر عصر الدولة
الإخشيدية في مصر ، لأخذ البيعة للخليفة المعز لدين الله من كثير
من رؤساء الجند الإخشيديين قبل غزو الفاطميين للبلاد سنة ٣٥٨ هـ
اصطحب هؤلاء الدعاة معهم دنائير ذهبية باسم المعز لدين الله ضربت
خاصة لهذه المناسبة وعليها اسم مصر وتاريخ سنة ٣٤١ هـ مع بقية
العبارات الشيعية الأخرى وتحفظ مجموعة دار الكتب المصرية بواحد
من هذه الدنائير التذكارية النادرة التي تسبق فتح الفاطميين لمصر
بسبعة عشر عاماً . . . وابتدع الفاطميون نوعاً من النقود التذكارية
الذهبية صغيرة الحجم خفيفة الوزن تسمى خرايب « جمع خروبة
٠,٩٤ جرام » لتوزع في بعض المواسم والأعياد أفراد الشعب كما
يحدث مثلاً في خميس العهد الذي « يسميه أهل مصر من العامة خميس
العدس » ويعمله نصارى مصر قبل الفصح بثلاثة أيام ويتهادون فيه
وكان من جملة رسوم الدولة الفاطمية في خميس العدس ضرب

خمسمائة دينار ذهباً عشرة آلاف خروبة وتفرقتها على جميع أرباب
الرسوم .

كما كانت تضرب نقود تذكارية أخرى « برسم التفرقة »
في أول كل عام تسمى « الغرة » وهي مجموعة من الدنانير والرباعيات
والدراهم المدورة تضرب بأمر الخليفة في العشر الأخيرة من ذي
الحجة بتاريخ السنة التي ركب أولها « فيحمل إلى وزير منها ثلثمائة
وستون ديناراً وثلثمائة وستون رباعياً وثلثمائة وستون قيراطاً وإلى
أولاده وإخوته من كل صنف من ذلك خمسون وإلى أرباب الرتب
من أصحاب السيوف والأقلام من عشرة دنانير وعشر رباعيات
وعشرة قراريط إلى دينار .

ويحدثنا المقرئ في خطه أن جملة المبلغ الذي ينعم به من
هذه الغرة أول العام « من الدنانير والرباعيات والقراريط
ما يقرب من ثلاثة آلاف دينار » فيقبلها الوزراء والأمراء وأرباب
المراتب من الخليفة على سبيل التبرك .

عصر الفضة الأيوبية

لا يمكن أن نغفل في أواخر العصر الفاطمي أثر الحوادث السياسية في المركز الاقتصادي للشرق العربي ، فقد أخذت الدولة الفاطمية في الاضمحلال ، وفقدت صقلية أيام المستنصر ، وتحولت السلطة إلى الوزراء الذين كانوا أصحاب الولاية على الخلفاء الصغار الضعاف ، واشتد التنافس بين هؤلاء الوزراء على المناصب ، وانقطعت الدعوة للخلفاء الفاطميين منذ عهد المستعلي بالله من أكثر مدن الشام ، واستعاد الصليبيون عسقلان في عهد الخليفة الظافر ، ونهب ملك صقلية النورمندی مدينة تنيس أشهر مدن مصر في صناعة النسيج الدقيق ، وهدد الفرنج البلاد المصرية أثناء حكم الخليفة العاضد لدين الله ، مما اضطره إلى طلب النجدة من الملك المعادل نور الدين محمود صاحب دمشق . وقد أثمرت كل تلك الأحداث القضاء نهائياً على دولة الفاطميين الشيعة وقيام دولة الأيوبيين السنية في مصر على يدى الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب أحد قواد نور الدين .

وبحدثنا المقرئى عن نقص الذهب والفضة في مصر نقصاً خطيراً

في بداية عصر الأيوبيين . فيذكر أنه في سنة ٥٦٩ هـ أى بعد عامين من قيام الدولة الأيوبية « عمت بلوى المصارف بأهل مصر لأن الذهب والفضة خرجا منها وما رجعا وعد ما فلم يوجدوا ولهج الناس بما غمهم من ذلك وصاروا إذا قيل دينار أحمر « ذهب » فكأنما ذكرت حرمة له وإن حصل في يده فكأنما جاءت بشارة الجنة له » غير أنه لا يمكن التسليم بكل هذه النتائج التي وصل إليها المقرئ لاسيما وأن خزائن القصور الأيوبية كانت تفيض بالدرهم والدنانير والمصاغ والجوهر بشكل « لا ينفى به ملك الأكاسرة ولا تتصوره الخواطر ولا تشتمل على مثله الممالك ولا يقدر على حسابه إلا من يقدر على حساب الخلق في الآخرة » على حد تعبير المقرئ نفسه في « شذور العقود » . وتشير بعض المراجع إلى أن ما خلفه الملك الكامل الأيوبي من الذهب وحده ستة ملايين من الدنانير المصرية .

والصحيح أن النقود الرئيسية من الذهب قل وجودها في عصر الأيوبيين ومن السهل تتبع أسباب هذه الندرة خلال الأحداث التي اختتم بها عصر الفواطم ، فقد انخفض آنذاك استغلال مناجم الذهب في وادي العلاقي بالصحراء الشرقية ولم يعد للحكومة المصرية أى.

إشراف رسمي على ما يستخرج منها بل ترك أمرها للأفراد يجمعون منها ما يمكنهم جمعه ويصدرونه إلى خارج البلاد كما يذكر الإدريسي سنة ١١٥٠ م ، وكذلك قلت ثمرة البحث عن المطالب والمكنوز بين محتويات المقابر الفرعونية لانصراف الدولة إلى إقرار سلطانها وتثبيت كيائها خلال العمليات الحربية التي بدأت منذ أواخر العصر الفاطمي ، هذا فضلاً عن هبوط الصادرات المصرية بشكل ملحوظ . لأن الأقمشة المصرية التي كان يصدر منها إلى بغداد في القرن العاشر الميلادي بما قيمته ٢٠,٠٠٠ دينار سنوياً انعدم تصديرها منذ احتكار الفاطميين لمصانع النسيج ، هذا إلى جانب نهب الصليبيين لمدينة تنيس عدة مرات ، حتى أصابوا هذه الصناعة بضربة قاصمة في أواخر العهد الفاطمي .

كما أن مصاريف باهظة تقدر بالدنانير قد تكلفتها العمليات الحربية بين المصريين والصليبيين من ناحية وبين صلاح الدين وبقايا الفاطميين من ناحية أخرى كما نشط الصليبيون في تهريب الذهب إلى البندقية ومرسيليا وبرشلونة نشاطاً زائداً وبذلك قلت كميات الذهب في الأسواق العربية بشكل ملحوظ .

والخلاصة أن ندرة الذهب في عصر الأيوبيين تتلخص في عاملين

رئيسيين : أولهما الاكتناز *Thesaurisation* الذى لجأ إليه سلاطين الدولة الأيوبية للاحتفاظ بالنقبود الجيدة فقط من الدينارين الذهبية دون غيرها . وثانيهما تسرب الذهب من البلاد خلال العمليات الحربية التى ارتبطت بها مصر والشام منذ أواخر العصر الفاطمى وأوائل العصر الأيوبي ، حتى أن مرتبات الجنود الأيوبيين كانت تصرف بالدرهم الفضية رغم أنها مقدرة اسماً بالذهب على أساس أن سعر الدينار ستة عشر درهماً .

كما كانت ميزانية الدولة الأيوبية عامة مقدرة بالنقود الذهبية من الدينارين مع أن المصروفات لم تكن تسدد بغير الدرهم الفضية ، وحتى الدرهم الناصرية التى أمر صلاح الدين بضربها بكثرة كانت دراهم رديئة تصل نسبة النحاس فيها إلى النصف ، وهكذا كانت القيمة الاسمية القانونية لهذه الدرهم الناصرية تتفوق على قيمتها المعدنية مما أضر بالناس ضرراً يليغاً حتى لقبوها فى مصر « بالزيوف » أى الدرهم الزائفة وخشى سلاطين الأيوبيين بعد صلاح الدين امتصاص هذه الدرهم من السوق بنفس قيمتها الرسمية حتى لا يتعرضوا هم أنفسهم لخسارة محققة ، مما اضطر الملك الكامل محمد ابن العادل إلى إبطال التعامل أصلاً بهذه الدرهم سنة ٦٢٢ هـ وضرب

دراهم أخرى جديدة جعلها ثلاث أثلاث ثلثان من فضة وثلث فقط من نحاس ، واستمر ذلك النوع من الدراهم سائداً في التعامل ومقبولاً في مصر والشام بقية أيام الدولة الأيوبية وعصر المماليك وأدرك المقرئ في القرن ١٥ الميلادي الناس يتعاملون بها وقد أصدر الملك الكامل أوامره إلى حاملي الدراهم الناصرية « الزيوف » أن يتوجهوا إلى الصيارفة لاستبدالها بدراهمه الكاملة على حساب رطل من الناصرية بـ $2\frac{1}{4}$ من الدراهم الكاماية ويحدثنا المقرئ أن رواج الدراهم الكامالية في مصر اكتسح أمامه الذهب ، والمهم في ذلك أن الدراهم الفضة قد أصبحت هي النقود الرئيسية في مصر الأيوبية « وصارت المبيعات الجليلة تباع وتقوم بها وإليها تنسب أثمان المبيعات عامة وقيم الأعمال وبها يؤخذ خراج الأرضين وأجرة المساكن وغير ذلك وكان وزن الدرهم ثمانية عشرة خروبة « أى ٣,٣٩ جرامات على أساس أن وزن الخروبة ١٩٤,٠ كما أمكني تحديده من واقع الصنج الزجاجية الخاصة بالنقود في مجموعة متحف الفن الإسلامي .

وهكذا تحولت مصر في العصر الأيوبي إلى نظام المعدن الفردي إلى نظام المعدنين Bimetallic System ، إذ أنه رغم المحاسبة على

أساس النقود الذهبية أصبحت الدراهم سواء الناصرية أو الكاملية وحدة للتعامل في الأسواق كعملة قانونية لم يكن بد من التعامل بها .

وفي سنة ٦٣٠ هـ حدثت أزمة اقتصادية في عهد الملك الكامل انحط معها السعر انحطاطاً ملحوظاً وانخفضت قيمة الدينار من الدراهم الفضة إلى عشرة ، وثمانية عشر درهماً من الفلوس النحاس . وقد لوحظ زيادة كميات هذه الفلوس النحاسية زيادة غير طبيعية حتى أصبحت النقود المتداولة في مصر مقصورة على أعداد ضئيلة من الدراهم الفضة الأيوبية ومجموعات ضخمة من العملة النحاسية ، ومن ثم تعتبر أزمة سنة ٦٣٠ هـ مهمة في تاريخ النقد الأيوبي رغم قصر أمدها ، فلأول مرة أصبحت النقود النحاسية عاملاً هاماً في السوق النقدية وأصبحنا نسمع عن « الدراهم الفلوس » وهي النقود النحاسية التي ضربها الملك الكامل ، وانكشفت أمامها « الدراهم الفضة » ولم تعد كافية لسد حاجة التجار ، فانتفح المجال أمام العملات الفضية الأجنبية للظهور في الأسواق المصرية . مثل نقود البندقية التي بدأ سكها سنة ١٢٠٣ م وحذت حذوها فلورنسا وغيرها من المدن الإيطالية ، وهذا السبب في ذاته كان عاملاً رئيسياً في

(م ٥ - النقود العربية)

اختفاء الفضة من البلاد المصرية لتحويلها إلى أوروبا كي تأخذ طريقها إلى دور السك الإيطالية النشطة .

وحتى وفاة الملك الكامل كان في مصر نوعان رئيسيان من النقود المتعامل بها وهى الدراهم الفضة « النقرة » والدراهم الفلوس النحاسية وتقرر أن يستبدل كل درهم نقرة أى من الفضة بستة من الدراهم الفلوس النحاسية ووصل الأمر إلى حد توقيع العقوبات البدنية على كل من يخالف ذلك .

وتختتم سلسلة النقود الأيوبية بآخر سلاطين الأيوبيين في مصر وهو ترنشاه بن الصالح نجم الدين أيوب الذى كان له فضل القضاء على الصليبيين في موقعة المنصورة وأسر لويس التاسع وتعتبر نقود ترنشاه من أندر العملات الأيوبية ، ذلك لأنه لم يحكم مصر غير واحد وستين يوماً انتهت في مايو سنة ١٢٥٠ م وقد رددت المراجع التاريخية كلها اسم ترنشاه في كلمتين « توران شاه » بينما ورد اسمه على النقود وهى الوثيقة الرسمية « ترنشاه » وسجل معه اسم آخر خلفاء العباسيين في بغداد وهو المعتصم بالله كما فعل أبوه الصالح نجم الدين .

الإمام

الملك المعظم

المستعصم

غياث الدنيا وأ

بالله أبو أحمد

لدين ترنشاه بن محمد

أمير المؤمنين

نقود الصليبيين في الشرق العربي

شهد الشرق العربي في أواخر القرن ١١ م غزوات أوربية تتمثل فيما عرف بالحروب الصليبية وهي حملات عسكرية من قبل الغرب اتخذت من الدين ستاراً لإخفاء ما تنطوى عليه من المظالم والأغراض السياسية والتجارية والاستعمارية وترتب عليها قيام أربع إمارات صليبية في الرها ، وأنطاكية ، وبيت المقدس ، وطرابلس ، ولم تتمكن القوى الإسلامية من القضاء على هذا الخطر الصليبي إلا في أواخر القرن ١٣ م في عهد السلطان المملوكي خليل بن قلاوون .

ويرجع نجاح الاستعمار الصليبي إلى تفرق كلمة المسلمين في الشام ، وسوء الأحوال السياسية الذي تردت فيه الدولة الفاطمية في مصر بسبب ضعف الخلفاء ، فضلاً عما أصاب مصر بوجه خاص من كوارث اقتصادية نجمت عن انخفاض النيل مرات عديدة .

على أننا لن نمنع في تتبع تحركات الحملات الصليبية ضد العرب بل كل ما يعنينا هنا هو تلك النقود المعاصرة للفاطميين والأيوبيين ، والتي ضربها الصليبيون في أرض الوطن العربي أثناء استقرارهم

فيه ، فقد دعهم الحاجة المالية للتجارة وشئون الحجاج والفرسان
المتقلين أو المقيمين إلى ضرب نقود للتداول في الأراضي المقدسة
كتلك التي ضربها البنادقة من الذهب وعرفت باسم :
Byzantini Saracenati أى « العملة البيزنطية العربية » وتعتبر هذه
النقود أقدم عملة ضربها اللاتين للتعامل بها في البلاد الإسلامية وعلى
هذه القطع نقوش عربية وآيات قرآنية وكتابات تشير إلى الرسالة
المحمدية مع التاريخ الهجرى وقد استمرت هذه النقود في التعامل
حتى القرن ١٣ م رغم احتجاج البابا اينوست الرابع على ضربها
بالكتابات الإسلامية .

ومنذ فقد الفاطميون أملاكهم في فلسطين تحول بلدوين الثالث
ملك بيت المقدس إلى غزو مصر سنة ٥١١ هـ في عهد الخليفة الأمر
فاستولى على الفرما وتقدم نحو تنيس ولم يردده عن الاستمرار في
التقدم غير مرض الموت ، وحوالى هذا الوقت ضرب الفرنجة
نقودهم بعد أن كانوا قد أصدروا عملة زائفة باسم الخليفة الأمر
لمدة ثلاث سنوات ، وتوجد بعض هذه النقود في مجموعة دار
الكتب المصرية وهى تحمل كتابات النقود الفاطمية فيما عدا الفرق
الواضح بين الكتابات المنقوشة على النقود الصليبية بأيدي صانع

غير متخصص في اللغة العربية وحروفها ، وتحمل بعض هذه النقود اسم دار السك « المعزية القاهرة » .

ومن الحملات الصليبية الرئيسية التي ارتبطت بظهور نقود صليبية في مصر تلك الحملة المروقة بالخمسة التي شنها الصليبيون سنة ١٢١٨م بدعوة خاصة من البابوية لتحطيم مصر كمرکز للقوة الإسلامية ، وقاد هذه الحملة جان بربين الذي تمكن من الاستيلاء على دمياط في عهد الملك الكامل ، وبذلك أصبح الصليبيون أصحاب السلطة في المدينة مدة عشرة أشهر منذ ٥ نوفمبر سنة ١٢١٩ م إلى ٧ سبتمبر سنة ١٢٢٠ م وفي هذه المدة ضرب الصليبيون نقوداً خاصة بهم للتعامل بها في أسواق دمياط ، وتحمل هذه النقود اسم « دمياط » باللاتينية حول شارة المسيحية : الصليب داخل دائرة .

وهناك مجموعات نادرة أخرى من النقود الصليبية في الأقاليم السورية الساحلية وقد عرفها العالم فيما كتبه فوجيه Vogué ولافوا Lavoix وبلانكارا Blancard وشلومبرجر Schlumdeger ، والمجموعات التي درسها هؤلاء العلماء من نوعين رئيسيين :

أما النوع الأول فهو نقود ضربها الصليبيون قبل سنة ١٢٥٠ م

تقليداً للنقود العربية الفاطمية بكتاباتهما وكل خصائصها الإسلامية ،
أما النوع الثاني فهو نقود صليبية بعبارات مسيحية مسجلة باللغة
العربية ضربت بعكا بأمر القديس لويس سنة ١٢٥٠ م وما بعدها
وهي تقليد للنقود الأيوبية ، وأهم ما يميز هذا النوع عبارات التثنية
« الآب والابن وروح القدس » وشارة المسيحية على الوجه الثاني
محاطة بعبارة « الله واحد هو الإيمان واحد - المعمودية واحدة »
وبعض هذه النقود دنانير من الذهب وبعضها دراهم من الفضة
وتعتبر النقود الفضية نادرة جداً ويضم متحف الفن الإسلامى نماذج
منها ، ويلاحظ على كتابات النقود الصليبية التى ضربت تقليداً
للنقود الأيوبية المعاصرة أن طرازها يسهل تمييزه عن النقود الإسلامية
الأصلية وربما سك الصليبيون هذه النقود فى دور سك صليبية أو
فى دور سك البندقية أو غيرها من المدن الإيطالية ، وبعض الدراهم
الصليبية التى تحمل تاريخ سنة ٦٤١ هـ تذكر اسم الخليفة العباسى
« المستنصر بالله » بألقابه « أبو جعفر المنصور أمير المؤمنين » مع
أن هذا الخليفة كان قد مات منذ سنة أى سنة ٦٤٠ هـ ، وكثير من
الدراهم الصليبية التى ضربت تقليداً لدراهم الصالح إسماعيل تذكر
أنها ضرب دمشق سنة ٦٤٤ هـ وتحمل أيضاً ألقاب المستنصر مع
أن المستنصر مات قبل ذلك بأربع سنوات كما أن الصالح إسماعيل

كان قد ترك دمشق للصالح أيوب في ٨ جمادى الأولى سنة ٦٣٤ هـ وأصبح من غير المعقول أن تضرب دراهم دمشق بعد هذا التاريخ باسم الصالح إسماعيل . ويغلب على الظن أن مثل هذه الدراهم التي تحمل أسماء وتواريخ خاطئة قد ضربها الصليبيون في أوروبا على يد عمال سوريين من أسرى الحروب الصليبية إذ هم أقدر على الكتابة العربية من غيرهم من العمال الأوربيين ولم يكن الضراب المسلم قد علم وهو في الأسر بموت الخليفة أو بترك الصالح إسماعيل لدمشق فاستمر يضرب النقود الصليبية بتواريخ متتابعة لا تتمشى مع التغيرات السياسية في الشرق العربي .

وفي ميدان النقود لا يمكن أن نغفل النشاط الذي نجم من قبل الحجاج والجيوش الصليبية بين أوروبا والشرق العربي فقد ساعد هذا النشاط على تقدم التجارة الدولية إلى حد لم يكن معروفاً من قبل الحروب الصليبية وتطلبت الظروف المالية الجديدة تداولاً أسرع وأعظم للعملة فابتكرت طريقة الأوراق المالية الخاصة بتقييد ما للعميل من حساب في المصارف Credit-notes وتأسست البيوت

المالية في جنوة وبيزا وانتشرت فروعها وأعمالها في شرق البحر المتوسط وصارت لبعض الهيئات العسكرية الصليبية في قبرص ورودم صارف للإيداع والتسليف كما استعملوا الصكوك ، و « الصك » كلمة عربية من أصل فارسي وقد أخذها الأوروبيون عن العرب فأصبحت في الإنجليزية Check .

النقود المملوكية

اصطلح بعض المؤرخين على تقسيم عهد سلاطين المماليك في مصر (٦٤٨ - ٩٢٣ هـ) إلى قسمين : الأول عصر المماليك البحرية نسبة إلى « بحر النيل » الذى تطل عليه قلعة الروضة حيث سكن مماليك الصالح نجم الدين أيوب ، والثانى عصر المماليك الشراكسة أو البرجية نسبة إلى أبراج القلعة التى سكنها مماليك قلاوون .

ولم تعرف النقود العربية فترة من الاضطراب كذلك الفترة التى شملت العصر المملوكى كله ، ذلك العصر الذى ساءت فيه أحوال الناس بسبب مصادرة الحكومة المملوكية لحاصلاتهم أو شرائها بأبخس الأثمان ، ولا غرو فقد كان العدل فى ذلك العصر سلعة يختص بها أكثر المترايدين ، وكثيراً ما انتابت البلاد الأوبئة والطواعين صعبة التحط والغلاء بسبب قصر النيل وشرق الأراضى « حتى شمل الخراب الشنيع عامة أهل مصر » على حد قول المقرئى .

وقد افتتح هذا العصر بتولية الملكة « شجرة الدر » أم خليل - زوجة الملك الصالح أيوب سلطنة على مصر ، ولم تكن شجرة الدر بحكم صفة الأنوثة من الجنود البحرية بل كانت أرمنية

بما ملكت يد الصالح أيوب فأنجب منها الصالح ولده خليل
 الذى توفى صغيراً لذلك لم يعد هناك وارث للعرش الأيوبي
 بعد مقتل ترنشاه فى مستهل ٦٤٨ هـ (١٢٥٠ م) فاجتمعت كلمة
 أمراء المماليك على إقامة شجرة الدر فى السلطنة وتلقبت باسم « والدة
 خليل » وخطب لها بالسلطنة بالقاهرة ومصر وسائر الديار المصرية
 ونقش لقبها على النقود مصحوباً باسم الخليفة العباسى المستعصم
 بالله ، ولم تنقش شجرة الدر اسمها صراحة على الدنانير والدراهم
 التى ضربتها ، كما أن نقودها النحاسية لم يصل إلينا منها قطعة واحدة ،
 فأضحت نقودها بوجه عام من أندر النقود الإسلامية فى العالم ،
 ولا يوجد منها غير دينار واحد بالمتحف البريطانى وآخر بإحدى
 المجموعات الخاصة بالقاهرة مع أربعة دراهم أخرى من الفضة ،
 ويظهر على دنانيرها كتابات بالخط النسخى نصها :

هامش الوجه « لا إله إلا الله محمد رسول الله أرسله بالهدى
ودين الحق ليظهره على الدين كله .

« مركز الوجه »

المؤمنين
المستعصمية الصالحة
ملكة المسلمين والدق
الملك المنصور
أمير

« هامش الظهر » بسم الله الرحمن الرحيم ضرب هذا الدينار
بالقاهرة سنة ثمان وأربعين وستماية .

« مركز الظهر »

الإمام المستعصم
بالله أبو أحمد عبد الله
أمير المؤمنين

ولكن ما لبث المالك أن خلعوا تلك السلطنة الماهرة بعد
شهرين فقط من توليتها وأقاموا مكانها زوجها المعز أيك بعد أن
جاءهم كتاب الخليفة المستعصم العباسي ينعي عليهم إقامة امرأة في

السلطنة إذ ورد فيه « إن كانت الرجال قد علمت عندكم فأعلمونا حتى نسير إليكم رجلاً » ويتضح من نقود أيبك أنه لم يسجل عليها اسم الطفل الأيوبي الأشرف موسى الذي جاء به إلى العرش إرضاءً للأيوبيين في سوريا والكرك ، بل قبل أيبك أن يحكم البلاد باسم سيده الملك الصالح نجم الدين فسجل اسمه على النقود منذ ٦٥٢ هـ مصحوباً باسم الملك الصالح تقديرًا للوفاء له ، ولا يفصل بين الاسمين غير شارة في هيئة الرقم ٧ ربما للدلالة على أحد الرنوك « الشارات » التركمانية للمعز أيبك :

الملك الصالح
نجم الدين أيوب
... ٧ ...
أيبك

ثم تولى المنصور نور الدين علي بن أيبك السلطنة وله من العمر ١١ سنة فضرب النقود باسمه سنة ٦٥٥ هـ مصحوباً كذلك باسم الخليفة العباسي المستعصم بالله ، غير أن تولية نور الدين علي بن أيبك العرش بعد أبيه وضربه النقود باسمه ، لم يكن احتراماً لمبدأ وراثته العرش ، إذ كان هذا المبدأ غريباً على عقلية المالك ومالبت

طبيعة العصر المملوكى أن تغلبت وقبض على نور الدين وتولى السلطنة سنة ٦٥٧ هـ (١٢٥٩ م) مملوك آخر أقوى هو قطز الذى سجل اسمه « الملك المظفر سيف الدنيا والدين قطز » على نقوده الذهبية والفضية بمفرده بعد أن ظفر على المغول فى « عين جالوت ».

ولم تستقر النقود على حال طيلة العشر السنوات الأولى من حياة المماليك البحرية بسبب عدم استقرار الحالة السياسية فى الشرق العربى واجتياح المغول للخلافة العباسية فى بغداد وتخريبهم مراكز الحضارة فى الشرق ، ولكن بعد أن تولى السلطان الظاهر بيبرس ٦٥٨ هـ - الذى انتحل النصر فى عين جالوت لنفسه - ضرب الدنانير والدرهم الظاهرية بالقاهرة والإسكندرية مميزة برنكه الذى نقشه على بعض العملات والمنشآت التى أقامها وهو رنك السبع كما سجل عليها عبارات كانت صدى لأحداث هامة فى تاريخ العالم الإسلامى ، ذلك أن بيبرس نجح سنة ٦٥٩ هـ (١٢٦٠ م) فيما فشل فيه أحمد بن طولون ومحمد الإنخشيذ ، وهو اجتذاب الخلافة العباسية - التى حطمها المغول فى بغداد - إلى القاهرة ، ولعل السبب فى ذلك المشروع هو أن بيبرس وجد أن السلطة فى مصر قد أصبحت فى يده فأراد أن يسيج دولته بموافقة الخليفة العباسى

ورضاه ، رغبة في التحصن ضد أية محاولة لأبناء البيت الأيوبي ،
 بالشام لاسترجاع السلطة بمصر ، وكان أول الخلفاء العباسيين الذين
 بايعهم بيبرس بالقاهرة هو أبو القاسم أحمد الذي لقبه باسم « المستنصر
 بالله » فدعى له على المنابر والسلطان من بعده ونقش اسمه على العملة
 مصحوباً باسم الظاهر بيبرس ولقبه الجديد « قسم أمير المؤمنين »
 ولا خلاف بين كتابة الدنانير والدراهم في غير ترتيب الكلمات في
 السطور المنقوشة بالخط النسخي الملوكي :

الإمام المستنصر	الصالحى
أبو القسم أحمد بن	السلطان الملك
الإمام الظاهر أمير	الظاهر ركن الدنيا والدين
المؤمنين	بيبرس قسم أمير المؤمنين
	(رنك السبع)

وبعد مقتل الخليفة أبي القاسم أثناء محاولته استرجاع سلطان
 الخلافة العباسية في بغداد بايع بيبرس عباسياً آخر بالخلافة هو
 أبو العباس أحمد الذي تلقب باسم « الحاكم بأمر الله » وخطب له
 كذلك على المنابر بمصر ودمشق ومكة والمدينة والقدس ونقش اسمه
 مع اسم الظاهر بيبرس ورنكة . واستقر رأى بيبرس تلك المرة

أن تكون القاهرة هي المقر الدائم للخلافة العباسية فلم يسمح للخليفة العباسي الجديد « الحاكم » بأية محاولات لاستعادة الخلافة ببغداد وذلك ليكون الخليفة بالقاهرة شخصية نافعة يستمد منها بيبرس ما تحتاج إليه دولة المماليك من حماية روحية .

ولن نتبع في هذه الصفحات المحدودة سلسلة النقود المملوكة واحدة بعد أخرى وإنما يكفي أن نعرف أن نقود مصر المملوكية قد سجلت انتقال الخلافة إليها منذ عهد الظاهر بيبرس فحملت أسماء السلطان صحبة اسم الخليفة العباسي المقيم بالقاهرة حتى إذا استقر نقود المماليك في البلاد نهائياً لم يعودوا يعنون بنقش أسماء الخلفاء العباسيين المعاصرين على نقودهم ، إذ أصبح الغالب في عهد أسرة قلاوون هو أن يحمل وجه العملة اسم السلطان وتاريخ ومكان الضرب بالخط النسخي المملوكي بينما يحمل الوجه الثاني عبارة نصها « لا إله إلا الله محمد - رسول الله أرسله بالهدى - ودين الحق ليظهره على - الدين كله » أو عبارة « الله - وما النصر إلا من عند - الله لا إله إلا الله محمد - رسول الله أرسله - بالهدى ودين - الحق » .

وتألف النقود المملوكة كغيرها من النقود العربية من دنانير

الذهب ودرهم الفضة والفلوس النحاس ، ولكن رغم أن الذهب ظل حتى أوائل عصر المماليك أى فى عهد البحرية هو قاعدة النقد . وعلى أساسه قدرت وحدات النقود الأخرى ، إلا أنه خضع لتغيرات متعددة من حيث العيار والوزن والحجم ، فضلاً عن تحديد سعره فى ضوء قانون العرض والطلب ، وتحت رغبة السلطان فى الكسب والإثراء عن طريق ضرب النقود الذهبية لحسابه الخاص . أما لفظ « درهم » فقد استعمل ليبر أحياناً عن المدلول الأصيل للفظ وهو النقود الفضية ، وأحياناً أخرى للدلالة على النقود النحاسية وزناً أو عدداً ، وليس من المحتم أن يلتزم لفظ « درهم » وزناً محدداً شرعياً للنقد الفضة أو النحاس ولكنه استعمل ليشير إلى وحدة نقدية مختلفة القيمة كما كان الحال فى النقود الاسمية التى أطلق عليها « درهم معاملة » .

ورغم أنه حتى نهاية القرن ٨ هـ (١٤ م) ظل ضرب النقود أساساً بالذهب والفضة واحتفظت النقود الفضية بنسبة ثابتة من معدن الفضة النقي « ٢/٣ أى ١,٩٨٣ جرام » وتراوح صرف الدينار الذهب من عشرين إلى ثلاثين درهماً ألا أنه فى نهاية هذا القرن وأوائل القرن ٩ هـ (١٥ م) حدث انهيار اقتصادى ، وأخذنا نسمع

عن الدراهم الحموية الرديئة التي تزيد نسبة النحاس في معدنها :
ومنذ سنة ٨٠٠ هـ صار الدرهم لا يحوى أكثر من $\frac{1}{4}$ معدنه
فضة وانقطع ضرب الدراهم النقرة وحلت محلها دراهم البندقية
منذ سنة ٨١٨ هـ . ويقابل هذا التناقص والانحطاط في مكانة النقود
الفضية وانكماش مقاديرها . ازدياد كميات النقود النحاسية في
الأسواق حتى أصبح التعامل على قاعدة الذهب والنحاس أى
الدنانير والفلوس ، ونشطت حركة تهريب الفضة إلى دور السك
الأوربية ، ويشير المقرئى في « شئور العقود » إلى هذه الحقيقة في
في عهد السلطان الظاهر برقوق بقوله : « والفرنج تأخذ ما بمصر من
الدراهم إلى بلادهم وأهل البلد تسبكنها لطلب الفائدة^(١) حتى عزت
وكادت تفقد ، وراجت الفلوس رواجاً عظيماً حتى نسبت إليها
سائر المبيعات ، وصار يقال كل دينار بكذا من الفلوس » .

وليس معنى ذلك أن الدراهم الفضة لم تكن تضرب أصلاً في
عهد المماليك الجراكسة بل تفررت قيمها في حالة سكها بالنسبة
للفلوس النحاسية التي أصبحت هي قاعدة النقد الرئيسية في ذلك

(١) يشير القلقشندي في صبح الأعشى ج ٣ ص ٣٦٥ إلى أنها كانت
تستغل في عمل السروج والآنية ونحوها .

العصر . فقد ضرب السلطان برقوق دراهم ظاهرية بمصر سنة ٧٨٩ هـ (١٣٨٧ م) كما ضرب الأمير نوروز دراهم نوروزية في دمشق سنة ٨١٥ هـ (١٤١٢ م) وضرب المؤيد شيخ دراهم مؤيدية وتداولها الشعب سنة ٨١٨ هـ (١٤١٥ م) وضرب منها أجزاء أهمها النصف مؤيدى ، والحق أن الدرهم المؤيدى أصبح سنة ٨٢٥ هـ (١٤٢٢) م نصف مؤيدى كما يشير إلى ذلك ابن تغرى بردى حيث يذكر أن السلطان أعطي كل مملوك ٣٠ دوكات (دنائير بندقية) و ٩٠ نصف مؤيدى ، وقدر الدرهم المؤيدى بثمانية عشر درهم فلوس وكل نصف بتسعة ، وأصبح من الضروري على كل من يبيع شيئاً أن يحمل ميزاناً لوزن النقود عند إجراء المبادلة ، واستمر انحطاط الفضة وأجزائها ، وتداولها الناس بالوزن لا بالعدد حتى تقرر في سنة ٨٩٢ هـ (٨٦ / ١٤٨٧ م) في عهد السلطان قايتباى صرف النصف فضة بأربعة وعشرين فلساً عدداً .

والظاهرة الرئيسية فيما يتعلق بالنقود المملوكية أن الدراهم الفضية تناقصت حتى صارت « عرضاً ينادى عليه في الأسواق بجراج (المزايمة) » وغلبت عليها الفلوس النحاسية ووجدت السوق المصرية

حاجتها من النقود الفضية في أعداد محدودة من الدراهم البندقية والدراهم النوروزية^(١) فتعامل الناس بها وحسن موقعها لبعده العهد بالدراهم « ومن ثم أصبحت النقود المتوفرة في الأسواق فعلا هي الدنانير الذهبية والفلوس النحاسية » .

نقود الممالك الذهبية

ليس من باب المصادفة أن تتدركميات الذهب المتداولة في مصر منذ أواخر القرن ١٣ م في عهد دولة المماليك البحرية ، ففي ٣١ أكتوبر سنة ١٢٨٤ م - أي في عهد السلطان قلاوون - قرر مجلس شيوخ البندقية ضرب عمله ذهبية خاصة أطلق عليها في أوربا لفظ دوكات Ducat بينما عرفت في الشرق باسم « بندقى » أو « افرتى » وقد وصفها مؤرخو مصر المملوكية باسم « المشخصة » نسبة إلى صور القديسين المنقوشة على أحد وجهيها وصورة دوج البندقية على الوجه الآخر ، كما ضربت فلورنسا كذلك عملتها الذهبية التي أطلق عليها اسم « فلورين » وعرفت في الأسواق الشرقية

(١) نسبة إلى الأمير نوروز نائب دمشق الذي قتله السلطان المؤيد.

باسم « افلورى » ولكنها لم يكن لها رواج البندقي^(١) وحوالى ذلك الوقت كانت النورمزما البيزنطية أى دنانير البيزنطيين الذهبية قد انهارت قيمتها فأخلت مكانها للدوكات الإيطالية حتى أنه فى سنة ١٣٠٢ م أى بعد ثمانى عشرة سنة من تاريخ ضرب الدوكات البندقية ظهرت هذه النقود فى مصر وأصر جمرک الإسكندرية على دفع القيم بالسبائك الذهبية أو بالدوكات ، ويشير المقرئى فى السلوك وابن تغرى بردى فى النجوم إلى أنه منذ سنة ٨٠٠ هـ كثر تداول الدوكات فى مصر وغيرها من البلاد العربية وتمتعت بسعر قانونى وأصبحت هى النقد المرغوب فيه فى التجارة الدولية بعامه وفى كل بلاد الشرق بخاصة . وليس غريباً بعد ذلك إذا تسربت كميات كبيرة من الذهب من أسواق الشرق العربى إلى إيطاليا لتزويد دور السك فيها بالمعادن اللازمة لضرب الدوكات

(١) ضربت فلورنسا وكذلك جنوة نقودهما الذهبية سنة ١٢٥٢ م كما أن فرنسا وإنجلترا ضربتا أيضاً نقوداً ذهبية سنة ١٢٦٠ م . وللمزيد من المعلومات عن نقود الذهب الأوربية فى العصر الوسيط انظر

M. Bloch: Le Problem de L'or au moyen age (Annalesd' Historique Economique et Sociale T, V (1933) pp. 1-640

والفلورين وقد جهدت المدن الإيطالية في اجتذاب الذهب بأسعار مغرية لتغمر الأسواق التجارية بنقودها الذهبية الرائجة .

ولعل من أهم عوامل انتشار دوكات البنادقة على وجه التحديد في مصر والشام والحجاز واليمن هو دقة سك هذا النوع من النقود الذهبية من حيث استدارة القطعة تماماً ووزنها الثابت (٣,٤٥ جرامات) وعيارها البندقي المرتفع بينما يقابل ذلك دنانير « مملوكية » معاصرة ليس لها عيار أو وزن ثابت أو سمك أو قطر محدد ، ولذلك كان من السهل على التجار عند التعامل استلام الدوكات بالعدد بدلا من الدنانير المملوكة التي كان يضطر المتعاملون بها إلى وزنها وإضافة قطع ذهبية أخرى لاستكمال الوفاء عند الدفع .

وقد أزعج هذا الهجوم النقدي للدوكات الذهبية على الدنانير المملوكية ، أزعج السلطان فرج بن برقوق في أوائل عهد المماليك البرجية مما جعله يجرب سنة ٨٠٣ هـ ضرب دنانير بوزن مثقال تماماً (٤,٢٥ جرامات) كي يتلافى الالتجاء إلى الوزن عند الدفع وأشرف على هذا النوع من النقود وزيره يلغا السالمى فسمى الواحد من هذه الدنانير « بالسالمى » رغم أنه جعل في وسط كل دينار دائرة نقش فيها اسم « فرج » غير أن هذه العملة الجديدة لم تلبث أن تطرق

إليها الفساد فيحدثنا القلقشندي عن وزنها المضطرب الذي أصبح يعادل نصف أو ربع مثقال « وكأنهم جعلوا نقصها نظير كلفة ضربها » ولذلك اختفت هذه الدنانير المملوكية بعد ثمانى سنوات من ضربها ولجأ السلطان فرج إلى ضرب عملة ذهبية أخرى منذ سنة ٨١٠ هـ ولكنها لم تكن كذلك بوزن ثابت باستمرار ، فيشير المقرئ في خطه إلى نقص غيارها ووزنها (٣,٥٤ جرامات) فلم تقو على منافسة الدوكات البندقية ولم يقبل الصيارفة صرفها دون وزن ، وانحطت قيمتها في الأسواق الحرة عن قيمة البندقي ، ولم تنفع في تثبيت التعامل بهذه الدنانير المملوكة وغيرها من الدنانير التي ضربت بعد ذلك ، تلك الأوامر التي أصدرها سلاطين المماليك الجراكسة لسحب النقود الإيطالية من ضرب البندقية وفلورنسا من التعامل ، وظل صرف نقد الذهب المصري المختوم أو المسكوك غير ثابت « فيعلو تارة ويهبط أخرى بحسب ما يقتضيه الحال » . على حد قول القلقشندي وفي نفس الوقت غمرت الأسواق المصرية نقود كثيرة زائفة من ضرب « الزغليين » تسببت في ضعف الثقة في النقود المملوكية رغم العقوبات التي فرضها المماليك على هؤلاء القوم ، ورغم دقة المحتسبين في التفتيش على الأسواق وقص الدنانير الزائفة لأبطال التعامل بها نهائياً . ولإعادة الثقة إلى النقود المملوكية.

لجأ السلطان برسباى إلى تشجيع البنادقة على سك نقودهم الأفرنتية في دار السك السلطانية بالقاهرة كتمصير للنقود الإيطالية الرائجة في الأسواق وقد نجح في ذلك فضربت الدنانير الأشرفية بنفس وزن الأفرنتي (٣,٤٥ جرامات) وأصدر أمره سنة ٨٢٩ هـ (١٣٢٥ م) بإبطال التعامل بالدنانير المشخصة من الدوكات « بسبب صور الكفار عليها » وإحلال الأفلورية الأشرفية ضرب القاهرة محلها والحق أن برسباى قام فيما بين ٨٢٩ هـ و ٨٣١ هـ بمجهودات موفقة لإصلاح النمود الذهبية العربية لذلك كانت معاملته كما يقول ابن إياس « من أحسن المعاملات من أجود الذهب والفضة ولا سيما الأشرفية البرسبية فإنها من خالص الذهب وإلى الآن يرغب إليها الناس في المعاملات » وقد سار جقمق ٨٤٢ - ٨٥٦ هـ (١٤٣٨ - ١٤٥٢ م) على سياسة برسباى في تمصير الدنانير الأفلورية حتى أننا نقرأ في بعض وثائق العصر المملوكي إشارات كثيرة إلى هذا النوع من الدنانير الظاهرية المنسوبة إلى الظاهر جقمق المسكوكة من « الذهب العين المصرى المختوم الظاهري » الذى يزن من ٣,٤٠ جرامات إلى ٣,٤٣ جرامات .

غير أن كميات الذهب رغم تلك الاصلاحات النقدية قل تدفقها

إلى الأسواق المصرية بسبب احتكار سلاطين المماليك الجراكسة للتجارة الرئيسية من القفل والبهار ويشير بعض المؤرخين إلى أن شحنة البهار التي كان ثمنها في القاهرة ٥٠ ديناراً كانت تباع في الإسكندرية للأوروبيين بمائة وثلاثين ديناراً تصل كلها إلى جيوب ونخزائن سلاطين المماليك دون غيرهم . وإذا كان حجم السلع المتبادلة بين مصر والبنديقية قد زاد زيادة ملحوظة ، ألا إن هذه الزيادة لم يقابلها زيادة في المعادن النفيسة وخاصة الذهب ، ولم تسد النقود الإيطالية الفضية هذا النقص لأن معظم مدن الشرق العربي سواء في مصر أو الشام رفضت التعامل بعملة البنادقة الفضية ، ولم تقبل غير اللوكات الذهبية وتسبب عن ذلك نزول سعر الفضة في البندقية وزيادة الإقبال على الذهب ، حتى أن كميات النقود الذهبية المتداولة في الشرق العربي لم تعد تلبي طلبات الدفع الفوري ، ولا جدال في أن التجارة الخارجية كانت من أكبر موارد الذهب لمصر المملوكية وخاصة بعد أن نضبت مناجم الذهب في البلاد أو كادت ولم يعوضها تير السودان وبلاد التكرور .

وعلاجاً لقلة الذهب في مصر لجأ سلاطين المماليك الجراكسة إلى عقد معاهدات مع البندقية التي أوضحت « ممكة الذهب في العالم

المسيحي « لتشجيع هجرة رعوس أموال البنادقة إلى مصر والإكثار من النقد الذهب بوجه خاص في سوق التجارة المصرية تحت شروط معاهدة عقدت منذ ١٣٤٥ م خصت الذهب الذي يأتي به التجار البنادقة بضريبة جمركية تقل كثيراً عن الضريبة المفروضة على السلع الأخرى كما أنها فرضت ضريبة خاصة على السبائك الذهبية إذا أعطاها أصحابها من التجار لدار السك لتضرب فيها دنانير عربية مملوكية وقدرت هذه الضريبة بـ ٢ ٪ فقط في حين أن الضريبة على السلع المستوردة قدرت بـ ١٠ ٪.

ولم يكن هناك مناص وقد أخذت كميات الذهب رغم تلك التسهيلات في التناقص أن لجأ الممالك إلى نظام المقايضة وهو نظام اشتد نشاطه منذ القرن ١٥ م . وقد أدى هذا النشاط إلى اضطراب النقود المملوكية بقدر ما قلل من تدفق الذهب على الشرق العربي حتى أواخر عصر الممالك فترى السلطان الغوري مثلاً وهو الذي تسلم العثمانيون الشام على رفاقته ، نراه يفاوض البندقية لاستبدال النحاس بالتوابل لاسيما وأن البنادقة قد قل استبدالهم لهذه السلع من مصر بعد اكتشاف طريق الرجاء وحتى ما كان يتم استبداله في الإسكندرية لمؤ في موانئ الشام كانوا يمتنعون عن دفع ثمنه ذهباً .

والخلاصة أن قلة الذهب بمصر في عصر المماليك الجراكسة وعجزه عن تلبية طلبات الدفع ، أدى إلى قيام نظام التجارة بالمقايضة ، وبضاف إلى قلة الذهب اعتبارات أخرى إدارية ساعدت على تنشيط المقايضة ، إذ كان التجار الأوربيون يخضعون لقيود شديدة فرضتها عليهم حكوماتهم ، إذ حرمت عليهم الاستدانة أو الإقراض أو البيع والشراء بالأجل أو المشاركة مما اضطرهم إلى الالتجاء إلى المقايضة رغم صحتها من عيوب ، إذ كان للتجار المصريين حق الرجوع عن الصفقة في حالة ارتفاع أسعار السلع المبادلة بها ، كما أن ثمن التوابل كان دائماً يزيد في حالة المقايضة عما إذا دفع الثمن نقداً .

ويجدر بالذكر أن نظام المقايضة لم يقض على نظام التجارة بالنقد تماماً ففي مؤلف Paxi المعروف باسم « التعريف والمقاييس » الذى طبع لأول مرة سنة ١٥٠٣ م إشارات إلى أنواع السلع التجارية المملوكية (فى القرن ١٥ م) التى خضعت لنظام المقايضة والنقد فكان « الحمل الإسكندرانى من الفلفل يزن خمسمائة رطل فرفورى ويشترى فى الإسكندرية نقداً أو مقايضة بسلع متعددة كالفضة وقوالب النحاس وسبائك القصدير والرصاص والصابون الأبيض والشمع والمصطكى الخيوسية كما أنه يقايض أيضاً بأكولات كثيرة كالزيت

بأنوعه وعسل النحل وعسل السكر ولوز أبوليا وبرونسة والقسطل
وبندق مملكة نابلي وفواكه أخرى ويعطى كذلك قنطار من هذه السلع
مقابل الحمل الواحد من القفل « (١) »

الفلوس الملوكية :

يذكر المقرئ في « إغاثة الأمة » نصاً يفهم منه أن ابتداء
ضرب الفلوس بمصر كان في عهد السلطان الكامل الفلوس هي
النقد النحاس الذي عهدنا ضربه بمصر في أيام الكامل الأيوبي بعد
أن لم تكن « والواقع أن الفلوس هي النقد النحاسية الذي عهدنا ضربه
بمصر قبل الفتح الإسلامي وبعده وقد سبقت الإشارة إلى أنواع
كثيرة من الفلوس المصرية في فجر الإسلام ، ومن ثم لا يمكن
التسليم بأن الفلوس لم تكن توجد بمصر قبل عصر الأيوبيين ،
والصحيح أن الكامل قام بإصلاح النقد المصري كله من ذهب وفضة
ونحاس كذلك وحدد سعر الدرهم الكامل الفضة بثمانية وأربعين فلساً
من النحاس ، ومنذ عهد الكامل « تتابع الملوك في ضربها حتى

(١) انظر توفيق إسكندر : نظام المقايضة في تجارة مصر الخارجية

(مجلة الجمعية التاريخية سنة ١٩٥٧ م) ص ٤٢

كثرت في الأبدى « وفي سنة ٦٥٠ هـ (١٢٥٢ م) أى في بداية العصر المملوكى سول بعض الأمراء لسلطين الممالك حب الفائدة فضمن ضرب الفلوس بمال قرره على نفسه وجعل كل فلس يزن مثقالا والدرهم يقدر بأربعة وعشرين فلساً ولم تكن الفلوس حتى ذلك التاريخ يشتري بها « شىء من الأمور الجليلة وإنما هى لنفقات البيوت ولأغراض ما يحتاج إليه من الخضر والبقول ونحوها « إلى أن كانت سلطنة العادل كتبغا فضربت فلوس خفيفة الوزن سنة ٦٩٥ هـ (١٢٩٥ م) وتقرر لأول مرة أن توزن الفلوس عند التعامل وأن يكون زنة الفلس درهم وحدد الرطل من هذه الفلوس بدرهمين فضة « وكان هذا أول ما عرف بمصر من وزن الفلوس والمعاملة بها وزناً لا عدداً « فقد ترتب على ذلك أن أغلق الباعة حوانيتهم مما حمل والى القاهرة إلى استعمال العنف معهم بضربهم بالمتارح وتشهيرهم ليعودوا إلى بيع بضائعهم للجمهور مقابل الفلوس وزناً ، وقد حاول السلطان الناصر محمد بن قلاون علاج هذه الحالة بأن ضرب فلوساً جدداً زنة كل فلس منها درهم وعلى أحد وجهى الفلس بالخط النسخى المملوكى « لا إله إلا الله محمد رسول الله » وعلى الوجه الثانى اسم السلطان داخل بقجة مربعة ونودى فى القاهرة أن

يكون التعامل بالفلس الذى عليه بقجة وأن ترد الفلوس الخفيفة الوزن إلى دار الضرب .

وفى سنة ٧٥٩ هـ فى سلطنة الناصر حسن بن قلاوون ضربت فلوس عبر عنها « بالجلد » زنة كل فلس منها مثقال (٢٥,٤ جرامات) ثم تناقص مقدارها حتى كادت تفسد وقد بقيت هذه الفلوس فى التعامل حتى عصر القلقشندى وذكر طريقة سكها وهى أن يسبك النحاس الأحمر حتى يصير كالماء ثم يخرج فيضرب قضباناً ثم يقطع قطعاً صغيرة ثم ترصع وتسك بالسكة السلطانية فيكتب عليها اسم السلطان ولقبه على وجه وعلى الوجه الآخر اسم مكان الضرب وتاريخه .

فلما كانت أيام الظاهر برقوق سنة ٧٨٤ - ٧٩١ هـ (١٣٨٢ - ١٣٨٩ م) تولى محمود بن على الاستادار أمر الأموال السلطانية فشره إلى الفوائد وتحصيل الأرباح فأكثر من ضرب الفلوس التى كثيراً ما كانت تخلط عند الوزن برءوس المسامير وقطع الرصاص والنحاس . وبعث هذا الاستادار إلى أوروبا لجب النحاس الأحمر وضمن دار الضرب بالقاهرة بجملة من المال واتخذ بالإسكندرية داراً لسك الفلوس فكثرت الفلوس بأيدي الناس كثرة بالغة « وراجت رواجاً

صارت من أجله هي النقد الغالب في البلد ، واستمرت الفلوس تتكاثر حتى غمرت الأسواق وأصبحت هي النقود القانونية فتنسب إليها المبيعات وقيم الأعمال كلها وقدر الدينار الذهب على أساسها فبلغ سعره في القاهرة مائة وخمسين فلساً بينما في الإسكندرية وهي مركز الحركة التجارية في العصر المملوكي بلغ الدينار ثلثمائة فلس .

وفي سنة ٧٩٤ هـ (١٣٩٢ م) والسنوات التالية استمرت الزيادة في ضرب الفلوس المملوكية بسبب زيادة استيراد النحاس من أوروبا ولكن وزن الفلوس نقص إلى الثلث ورغم ذلك كان السلطان المملوكي يقرر سعراً مرتفعاً للفلوس النحاسية الجديدة « بينما ينادى على التي قبلها بالرخص فتشترى لدار الضرب وتضرب ، ثم بعد أيام تعاد الفلوس العتق قبلها إلى الميزان » كما حدث مثلاً في سنة ٨٠٧ هـ وفي هذا خسارة محققة لأصحاب الثروات ، إذ بينما كانت ثرواتهم من الفلوس النحاسية ذات القوة الشرائية المرتفعة والمقدرة على أساس العدد تراها بعد ذلك القرار تنخفض قيمتها وقوتها الشرائية فيتدهور المركز الاقتصادي لأصحاب هذه الثروات ، ولا يخفى علينا ما في هذه التقلبات غير المتوقعة في القوة الشرائية للنقود ، من إخلال

بالعدالة الاجتماعية بين الناس لما يترتب عليها من إعادة توزيع الثروة والدخل الحقيقي بطريقة عمياء ، وقد كان ابن إياس على حق حين علق على انخفاض الفلوس العتيقة سنة ٧٨٩ هـ (١٤٧٥ م) « بأن الناس قد خسروا بهذا التسعير ثلث ثرواتهم من النقود ، ولم يطرأ على المركز النقدي للبلاد أى تحسن حتى آخر عصر المماليك فترى فى عهد الغورى مثلاً فى صفر سنة ٩٠٧ هـ أن الأسواق تتعطل من البيع والشراء بسبب الفلوس التى ضربها هذا السلطان وهى « تخسر فى المعاملة الثلث » وفى شهر رجب من نفس السنة ضرب السلطان فلوساً جديداً نقش عليها هيئة شباك فوقف أمر الفلوس التى كانت قبل ذلك « وصارت السوق لا تأخذ إلا الفلوس التى منقوش عليها الشباك فوقف حال الناس وصارت البضائع تباع بسعرين بسعر من الفلوس الجدد وسعر بالفلوس العتيق » وفى سنة ٩١٨ هـ أى قبل نهاية العصر المملوكى بأربع سنين قرر القاضى المحتسب أن تكون الفلوس الجدد والعتق بالميزان على حساب الرطل بنصفين فوقف حال الناس بسبب ذلك . والواقع أن عصر الغورى الذى جاء فى ختام عهد الجراكسة شهد أقصى حدود الاضطراب فى النقود حتى علق أحد المؤرخين على نقوده بأنها « أنحس المعاملات جميعها زغل ونحاس وغش لا يحل صرفها ولا يجوز فى ملة من الملل » .

والخلاصة أن عصر الممالك الجراكسة يمكن أن تطلق عليه « عصر النحاس » ، إذ أن الفلوس في هذه الفترة كثرت كثرة بالغة حتى صارت المبيعات والأجور كلها تنسب إلى الفلوس خاصة . وقلت لذلك كميات الذهب المتداولة . ولم يخف على مؤرخنا المصرى المقرئى هذه الظاهرة الاقتصادية الهامة وهى « أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من السوق » والمقصود بالنقود الرديئة هنا النقود التى تقومها الدولة بأكثر من قيمتها فى السوق العالمية كسلعة أما النقود الجيدة فهى نقود المعدن المقوم قانوناً بأقل من قيمته التجارية كسلعة ، وهذه القاعدة تعرف عند الاقتصاديين المحدثين « بقانون جريشام » نسبة إلى الاقتصادى البريطانى الذى عاش فى القرن ١٦ م أى أن المؤرخ العربى قد سبقه فى إيضاحها بمائة سنة تقريباً ، وقد استطرد المقرئى فى توضيح أثر الإسراف فى إصدار الفلوس واستخدامها ، موضحاً أثر التضخم فى حالة طبقات المجتمع ، فذكر أن الأفراد ذوى الدخل المحدود الثابت هم الذين يتأثرون تأثراً كبيراً بهذا التضخم ، واقترح حلاً لهذه المشكلة الاقتصادية التى تسبب عن رواج الفلوس بهذا الشكل فى عصر الجراكسة العودة

المتعامل بالذهب والفضة كأساس للتداول ، أما الفلوس فيجب أن يقتصر صرفها في « محقرات المبيعات » أى فى الصفقات التجارية البسيطة، ومن ثم تهبط الأسعار لأن كمية النقود المتداولة بعد استبعاد الفلوس النحاسية من الصفقات الكبيرة ستقتصر على وحدات أقل من الذهب والفضة وتصبح الفلوس نقوداً مساعدة وحسب .

نقودنا في العصر التركي

وضع الأتراك العثمانيون أيديهم على مصر سنة ٩٢٣ هـ (١٥١٧م) ونظام النقد على ما رأينا من فوضى العصر المملوكي ، وقد كان طراز النقود العربية في عصر المماليك ، بما تضمنه من شهادة التوحيد والرسالة المحمدية ، من بين الأسس التي بنى عليها السلطان سليم الأول عدوانه على مصر ، مدعياً أنه وقف عند حد الشرع الشريف في حربه مع الدولة المملوكية ، فقد استفتى على جمالي أفندي في مسائل ثلاث أوردها المؤرخ النمساوي هر Hammer في كتابه « تاريخ الدولة العثمانية » يهمنها السؤال الثالث :

« إذا كانت أمة (يقصد المماليك) تنافق في احتجاجها برفع كلمة الإسلام ، فتتنقش آيات كريمة على الدنانير والدرهم مع عامها بأن النصاري واليهود يتداولونها هم وبقية الملاحدة من أهل الأهواء والنحل . . . فيدنسونها ويرتكبون أفظع الخطايا بحملها معهم إذا ذهبوا إلى محل الخلاء لقضاء حاجاتهم ، فكيف ينبغي معاملة هذه الأمة ؟ » فأجاب المفتي بأن هذه الأمة إذا رفضت الإقلاع عن ارتكاب هذا العار جاز إبادتها . والحق أنه كما يقول

d'ohsson تعليقاً على هذه الفتوى : « أن فظاعة الجواب لا يضاهيها شيء سوى حماقة السؤال » .

إذ أن النقود الإسلامية منذ تعريبها وهي تحمل شهادة التوحيد والرسالة المحمدية وآيات من القرآن الكريم ولم يحتج على ذلك أحد من الغيورين على الدين قبل السلطان سليم كما لم تكن مصدر فتوى لتحليل الحرب ضد من يضرب مثل هذه النقود من الدول الإسلامية.

ورغم أن العثمانيين قد أبادوا الدولة المملوكة فعلاً وأزالوا من كتابات النقود العربية شهادة التوحيد والرسالة المحمدية والآيات القرآنية واستبدلوها بالألقاب الفخرية للسلطان العثماني مثل : ضارب النضر ، صاحب العز والنصر ، في البر والبحر أو سلطان البرين (بر آسيا وأوربا) وخاقان (رئيس) البحرين (المتوسط والأسود) إلا أنهم رغم هذا كله لم يأتوا بأية إصلاحات لأنظمة النقود بل أن قيم العملة العربية أصبحت عرضة للتغيير المتتابع بحيث « يمكننا أن نعدد ما لا يقل عن ٢٤ تعديلاً مختلفاً لسعر المبادلة ، وتحديد قيمة العملة الذهبية والفضية والنحاسية ، وذلك كله في أثناء حكم أول الولاة العثمانيين » ولم يكن هذا التعديل دليلاً على سهر الحكومة العثمانية على مراقبة النظام النقدي في البلاد ، بل كان في الحقيقة

إجراء يراد به ما يعود على بيت المال من الفائدة يجعل سعر المبادلة في مصلحته، وكسب الفرق بين قيمة النقود الاسمية وقيمتها الحقيقية، وكثيراً ما لجأ الأتراك وقت إرسال الجزية السنوية من مصر إلى إستانبول إلى تخفيض قيمة النقود المتداولة مما كان سبباً في زيادة عبء الضرائب عما كان عليه بل، إذا ما عجزت مالية الدولة العثمانية يوماً عن الوفاء بالتزامات الحروب، لجأ السلطان إلى توزيع النحاس على الشعب بالقوة لاستبداله منهم بنقود الذهب.

ويمكن أن نعتبر النقود المصرية منذ فتح السلطان سليم للبلاد نقوداً تركية بكتابات عربية، فقد ارتبطت أشكالها وقيمتها بالأوامر العثمانية حتى قوالب السك نفسها التي تضرب بها هذه النقود كانت ترد من إستانبول وتسلم إلى أمير الضربخانه المصرية لسك نقودنا العربية عليها، ولم يكن في وسع الشعب أن يتخذ أية وسيلة للاحتجاج على هذا الوضع غير الإضراب أحياناً عن البيع والشراء، فقد حدث مثلاً أن ضرب السلطان سليم فلوساً أشار إليها ابن إياس في كتابه «بدائع الزهور» بأنها في «غاية الخفة فوق حال الناس بسبب ذلك وحصل لهم الضرر الشامل وغلقت الدكاكين».

ويعتقد الأب انستاس الكرملى أن أول نقود العثمانيين فى مصر
هى « الخيرية » التى ضربت من الذهب وأطلق عليها هذا الاسم نسبة
إلى خاير بك أول ولا تهم فى مصر ، ولقبها العامة باسم « خرية »
ولكن الواقع أن السلطان سليم ضرب أولاً نقوداً ذهبية أطلق عليها
اسم « سلطانى » أو « أشرفى » وهو امتداد للفظ « الأشرفى » الذى
ألفه الشعب منذ عهد المماليك أما « خيرية » فقد أطلقت على نقد
ذهبي آخر ضربه الأتراك منذ عهد السلطان محمود الثانى وسمى
بهذا الاسم نسبة إلى تعبير « تنظيمات خيرية » الذى بدئ باستعماله
فى عهد هذا السلطان .

وقد ضرب السلطان سليم كذلك نقوداً ذهبية أطلق عليها
« زر محبوب » أى « الذهب المحبوب »^(١) نقش على وجهها الكتابات
العربية الآتية :

(١) ليس صحيحاً ما ذكره الكرملى من أن (محبوب) اسم أحد المماليك
سنة ٦٩٨ هـ (١٢٩٩ م) النقود العربية ص ١٧٥ و ص ١٨٤

ضارب النضر
صاحب العز والنصر
في البر والبحر
سلطان سليم شاه بن
بابزید خان عز نصره ضرب
في مصر

وظل هذا النوع من النقود يتداول بديلاً للدنانير العربية وتسجل عليه أسماء سلاطين آل عثمان منذ عهد سليم فأخذنا نسمع عن « محبوب سليمي » نسبة لسليم « ومحبوب مصطفى » نسبة إلى مصطفى الثاني وهكذا . وكثيراً ما كان ينقش اسم السلطان على وجه النقد في هيئة طغراء عثمانية بدلاً من الكتابة النسخية في سطور متوازية ولذلك أطلق على هذا النوع من النقود أحياناً اسم « طغراي التون » أي النقد الذهبي ذو الطغراء أي الطرة وقد شاع استعمال هذا النوع من النقود في كل بلاد العالم العربي التي استولى عليها العثمانيون لارتفاع عياره وجمال نقشه حتى ترينت به النساء فيعلقونه في أعناقهم أو اقراطا في آذانهم وكانت قيمته تساوي ٣٧,٥ قرشاً صاغاً . وخير ما يوضح لنا أنواع النقود التركية التي تداولتها مصر في العصر العثماني ما ذكره

مصطفى الذهبي الشافعي في جديده وأهمها : الخيرية ، والمحجوبين ،
 بأنواعه السليمي والمصطفى ، والمحمودي ، والعدلية ، وكلها من
 الذهب ، والبشك والتمشك والأكلك والتلق والقرش وكلها من
 الفضة إلى جانب نقود أوزينية أخرى في مملكتها البندق والمجر من
 الذهب والريال الفضة الهولندية والتمسلاوي والأسباني والفرنسي
 وقد أطلعت على هذه الريالات مسلميات كثيرة في مصر كالريال
 الحجر والمشط والريال الشنكو والريال الفرانسة . وكل المسنجات
 وغيرها وزدت في كثير من حجج الوقف في العصر العثماني في مصر
 مما تسبب عنه بعد قانون حل الأوقاف الأهلية كثير من
 الصعوبات أمام القضاء عند الفصل في مواد الإستحقاقات أو مواد
 الفرز والتجيب التي تستند على تقييم هذه النقود بالعملة الحالية لأسباب
 وأن القوة الشرائية لهذه النقود قد اختلفت على مدى السنين منذ
 القرن السابع عشر حتى اليوم وقد استدعى هذا منا بذل كثير من
 الجهد عند تقدير كل نقد يحال موضوعه علينا بمتحف الفن الإسلامي .

والواقع أن النقود الذهبية والفضية التي ضربت في مصر باسم
 « الجندكار » (السلطان) جميعها في غاية الغش والفساد على حد
 تعبير ابن إياس غير أنه يمكن القول بأن مصر منذ أوائل العصر

العثماني سارت على نظام المعدنين فقد ذكر ابن عباس في حوادث سنة ٩٢٦ هـ أن « البيع بيعان بيع بالذهب وبيع بالفضة » وقد أجبر الناس على هذا النظام قسراً فإن ملك الأمراء (الوالي نادر في القاهرة في هذه السنة أن يرد أحد من الناس معاملة الفضة « وكل من ردها شق من غير معاودة » وكانت الفضة يومئذ في غاية الغش كلها نحاس فإذا باتت ليلة تنكشف كلها (أى يظهر لون النحاس المخلوط بها) فكانت الانكشارية تدخل الأسواق وترمي تلك الفضة النحاس على التجار فكل من رد منها شيئاً تهب دكانه ويضرب ذلك التاجر حتى يأخذها غصبا رغم أنه .

واستمرت سلسلة النقود العثمانية تتداول في مصر حتى عصر محمد علي سواء أكانت مضروبة في إستانبول أو في مصر نفسها ولم يقطع ترابطها غير حادثين أولهما ثورة علي بك الكبير « شيخ البلد » الذي نجح في سنة ١١٨٣ هـ (١٧٦٩ م) في الخروج عن طاعة الدولة التركية والاستقلال بالبلاد وأكد استقلاله هذا بضرب نقود فضية في مصر من القروش ذات العشرين ميديا (مؤيدي أوبارة) وسميت عشرينية وجعل على أحد وجهيها طغراء باسم السلطان العثماني المعاصر وهو مصطفى الثالث ونص كتابتها « سلطان مصطفى

ابن أحمد خان عز نصره . وعلى وجهها الآخر نقش عبارة
 « ضرب في مصر سنة ١١٨٣ هـ » مع استغلال حرف الباء في كلمة
 (ضرب) باستخدامه كياء راجعة لكلمة « على » التي سجلها على
 قروشه كما ضرب على بك قروشا أخرى فضية من فئة أربعين مبديا
 ونقش على وجهها كذلك طغراء باسم السلطان مصطفى الثالث وعلى
 وعلى الوجه الثاني اسمه ومكانه وتاريخ الضرب (مصر سنة ١١٨٣ هـ)

وهكذا نرى أن على بك الكبير رغم ثورته على الدولة العثمانية
 لم ينفرد بالسلطة إذ كان لا يزال يعترف بشرعية سيادة السلطان
 العثماني حتى أنه أثبت اسمه في طغراء خاصة على وجه قروشه ، ولم
 تستمر حركة على بك طويلا على أي حال ، فقد قضت عليها الدولة
 العثمانية وتولى مشيخة البلد بدلا عنه محمد بك أبو الذهب فنادى
 بإبطال قروش على بك بأنواعها ، فخسر الناس خسارة عظيمة من
 أموالهم « وباعوها بالأرطال للسبك واقتصر على صرب الأنصاف
 العددية والمحجوب والزر والنصفيات لا غير ، ونقصوا وزنها وعيارها
 ونقصت قيمتها وغلت في المصارفة أكثر من الضعف لتغافل الحكام
 وتوالى الحوادث والمحن والغلاء والغرامات » .

أما الحادثة الثانية التي قطعت سلسلة التداول للنقود العثمانية في

مصر هي وصول حملة بوناپرت إلى مصر والاستيلاء عليها سنة
 ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م) فأعاد نابليون تشغيل الضربخانة المصرية في
 القلعة تحت إشراف الفرنسيين وقد كانت النقود العربية وقتذاك إحياء
 للقورش المصرية في عهد علي بك : ويذكر Samuel Bernard
 في كتاب وصف مصر (ج ١٦ ص ٢٩٢) أن هذه النقود الجديدة
 التي ضربها الفرنسيون كانت مقبولة في السوق التجارية .

نقود عهد أسرة محمد علي

كانت النقود المصرية في أول عهد هذه الأسرة خليطاً من العملة التركية ضرب القسطنطينية أو غيرها من دور السك العثمانية ، وبعض العملات الأجنبية ومجموعات من النقود المصرية على الطراز التركي حدد أنواعها فرمان خاص صدر سنة ١٢٢٠ هـ (١٨٠٦ م) وقصرها على المحبوب ونصفه وعملات أخرى مساعدة من النحاس ، وتذبذبت أسعار هذه النقود كلها بين الحين والآخر ويكفي أن نشير هنا إلى ما ذكره الجبرتي في هذا الصدد من أن « المعاملة فحش نقصها جداً خصوصاً الذهب البندقى الذى كان أحسن أصناف العملة فى الوزن والعيار والجودة فإن العسكر تسلطوا عليه بالقص ، فيقبضون من الشخص الواحد مقدار الربع أو أكثر أو أقل ويدفعونه فى المشتريات ولا يقدر التاجر على رده أو طلب أرش نقصه ، وكذلك الصيرفى لا يقدر على رده أو وزنه . وقتل بذلك قتلى كثيرة وأغلق الصيارف حوانيتهم وامتنعوا من الوزن خوفاً من شرهم . . . وكانوا يأخذون الريالات الفرائسة إلى دار الضرب ويسبكونها ويزيدون عليها ثلاثة أرباعها نحاساً ويضربونها قروشاً يتعاملون بها ثم ينكشف

حالتها بعد مدة يسيرة وتصير نحاساً أحمر من أقبح المعاملات شكلاً لا فرق بينها وبين الفلوس النحاس التي كان تصرف بالأرطال في الدولة المصرية السابقة (المملوكية) في الكم والكيف .

وهكذا اضطربت المعاملات فلجأت حكومة محمد علي إلى إصدار تسعيرة رسمية للنقود سنة ١٨٠٨ م بعد صدور فرمان سلطاني يمنع « تلبية أو نقص » قيمة النقود الذهبية والفضية عن مثيلاتها في الآستانة وقدر البندقي الذهب بثمانية قروش والمحجوب الإسلامبولي بستة والمحجوب المصري بخمسة والقروش الواحد بأربعين بارة أو نصف فضة ورغم ذلك استمر نظام النقد مضطرباً حتى أصدر محمد علي دكريتو سنة ١٨٣٤ كمحاولة لإصلاح العملة فاتبع نظام المعدنين رسمياً ، ولكل نقوداً ذهبية وفضية وجعل نسبة المبادلة بين المعدنين ١ : ١٥,٥ ، أي أن الوزن من الذهب قررت له قيمة تعادل ١٥,٥ مثيلاً من الفضة ، واحتكرت حكومة الباشا سك النقود فهي التي تصدر قطع العملة ، وهي التي تستولى على أرباح دار الضرب ، فقد حدث مثلاً أن سمع محمد علي بوسيلة رائجة في أعمال الصيرفة تتعلق بالريال الفرنسية الذي يساوي في مصر ٣٦٠ نصف فضة أي ٩ قروش ، بينما كان يقدر في الشام بثلاثمائة نصف فقط ، فكان يرسل إلى وكلائه بالشام ألف كيس شهرياً من أنصاف الفضة

ليأتوه بدلا منها ريبالات فرانسة ، يضيف عليها ثلاثة أمثالها نحاساً ويضربها فضة عديدة « فيربح فيها ربحاً عظيماً » على حد قول الجبرتي .

وكانت وحدة النقود المصرية قطعة ذهبية قيمتها عشرون قرشاً وأخرى من الفضة ذات عشرين قرشاً وزنها أكثر من الذهب بمقدار ١٥,٥ مرة وذلك تبعاً للنسبة المتعامل بها في أوروبا وقتئذ ، ولم تكن النقود المصرية المحدودة كافية لسد حاجة السوق التجارية المحلية أو الخارجية ، مما أدى إلى تداول النقود الأجنبية بكثرة لذلك حدد لها « محمد علي » أسعاراً رسمية ، وجعل وحدتها الريال النمساوي المسمى « أبو طاقة » وحدد قيمته بعشرين قرشاً كما حدد أسعار الريال الألماني ، والأسباني ، والأمريكي ، والوينتو ، والجنيه الإنجليزى ، والمجر ، والبندقى ، والديلون ، وجاءت هذه التسعيرة بنتيجة عكسية إذ سبب تحديد قيم هذه العملات الأجنبية زيادة الاضطراب وإدخال كثير من النقود الزائفة إلى السوق المصرية ، مما زاد في صعوبات مصر المالية . هنا إلى أن صدر أوامر عثمانية في فبراير سنة ١٨٣٩ نصت على منع تداول المسكوكات التركية القديمة بأنواعها المختلفة والمسكوكات المصرية القديمة والجديدة وكذلك

بسبائك الذهب والفضة، أدى إلى اختفاء العملة التركية من التداول في مصر، في وقت كانت فيه الضرر بخاجة المصرية قد توقفت عن سلك عملة جديدة فعجزت الحكومة عن دفع المرتبات للموظفين مدة تسعة عشر شهراً واضطر الباشا آخر الأمر إلى إعطائهم تذاكر بمرتباتهم المتأخرة كان يصرف بعضها من بيت «توسيجة» Tossiza بعد خصم ٢٠٪ من قيمتها.

ورغبة في أن يضع الياشا حداً للتلاعب والمضاربات المالية في أسعار النقود ويطمئن على تحصيل الإيرادات وصرفها في مواعيدها، وافق في ٢٥ ذي الحجة سنة ١٢٥٨ هـ (٢٧ يناير سنة ١٨٤٣ م) على إنشاء مصرف مقرر الإسكندرية الغرض منه - كما قال محمد علي بنفسه «تداول المصكوكات على حسب فياتها الحقيقية ومنع الخيل المضرة». وكان هذا الإجراء في ذاته إقراراً من حكومة محمد علي بفشل البانكا في الانفراد بشئون الإدارة المالية. وقد أظهرت مقدمة اللائحة التي تأسس البنك بمقتضاها أنه «كثيراً ما اهتمت الحكومة بوضع قاعدة لضبط أسعار العملة المصرية وسائر أنواع العملة المتداولة بالقطر المصري على حسب فئاتها المقررة وأوزان العملة القديمة عند استبدالها، وكذلك كافة أصناف وأنواع المعاملة

التجارية . بالأسعار التي وضعت لها لوائح متعددة وإنه لعدم ضبط قيمة المسكوكات وأوزانها وأسعارها فلأجل إزالة هذه الوخامة من القطر قد عازمت الحكومة على فتح بنك من بنوك الممالك المتمدنة ويكون له امتياز وسلطة في تسعير العملة سالفة الذكر والعملة الأجنبية . وقد أسهمت الحكومة في أكثر من نصف رأس مال هذا البنك والباقي يدفع من قبل أصحاب الامتياز وهما المسيو ميخالي توسيجا اليوناني والمسيو جولوباستر *pastre* الفرنسي . وقد استمر خلفاء محمد علي في ضرب نقودهم تحت شروط الفرمان الشاهاني الصادر من الباب العالي في ٢٠ ذى الحجة سنة ١٢٥٦ هـ (١٣ فبراير سنة ١٨٤١ م) الذي حتم أن تكون النقود المصرية باسم السلطان العثماني معادلة للنقود المضروبة في ضربخانة الآستانة من حيث العيار والهيئة والطرز ، والتزم بذلك عباس الأول ومحمد سعيد واسماعيل وتوفيق فلم تسجل على النقود العربية التي ضربت في عهدهم - أيّاً كان نوعها - اسم واحد من هؤلاء ، ولم يكن يميزها عن النقود العثمانية سوى الإشارة إلى إنها « ضرب في مصر » .

غير أن الفترة ما بين موت محمد حتى قيام الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ تميزت بارتباك النقود في مصر ارتباكاً شديداً بسبب

رداءة صنعها وقلة ما سك منها ، والتشكك في صحتها ، لما قام به بعض الأجانب المتمتعين بالامتيازات من التزييف في وحداتها . وزاد الأمر سوءاً أن كثيراً من الصيارفة كانوا يتنقلون في القرى والمدن يبيعون النقود الفضية ذات العشرين والعشرة قروش والخمسة في أوقات موسم القطن للفلاحين بأسعار مرتفعة ، حتى إذا ما انقضى الموسم وأخذت قيمة النقود الفضية تقل لعدم الحاجة إليها ، تقدم التجار الأجانب لشراؤها من الفلاحين بأقل من أسعارها ، وزاد تدهور مركز النقد العربي في مصر في وقت نشأت فيه مشكلة الديون التي خلفها إسماعيل ، فكلمات انخفضت قيمة العملة ارتفعت أسعار السندات وزاد مقدار الدين العام ، ونتج عن ذلك خسارة مالية كبيرة لإصرار الدول الأجنبية على عدم قبول نقود رديئة مقومة بأقل من قيمتها الاسمية ، مما اضطر مصر إلى تصدير كل ما تحصل عليه من نقود جيدة فأفسح ذلك المجال لطغيان الجنيه الإنجليزى على ما عداه من أنواع النقود الأجنبية في أسواقنا المحلية . وبذلك أصبحت الحاجة ماسة إلى إيجاد نظام للنقود المصرية يؤنس على وحدة للنقد مع سك نقود مساعدة تحل محل العملات الأجنبية ، وقد حدث فعلاً أن بدأت الحكومة المصرية سنة ١٨٨١ تحت المراقبة الثنائية في عصر توفيق في إصلاح النقود وتولت ذلك لجنة خاصة من

علماء المال والاقتصاد تعطلت أعمالها خلال الثورة العربية وما تلاها من حوادث الاحتلال ، فأعيد تأليف لجنة أخرى في ٧ أغسطس سنة ١٨٨٤ تحت رئاسة ناظر المالية وإشراف المستشار المالى البريطانى. وعضوية قاضى أفندى وشيخ الإسلام ووكيل المالية وناظر الضرائب ووكيل إدارة عموم الجمارك ومدير بنك الكريدى بالإسكندرية ، وتولت هذه اللجنة تحديد وحدة للنقود المصرية، وبيان أنواع النقود المساعدة ، ووضع شروط سك هذه النقود وعيارها ، واستعانت اللجنة بمديرى دور الضرب فى لندن وباريس وفيينا وألمانيا ، وأخيراً تقدمت بعد عام من البحث باقتراحاتها فى تقرير أقرته الحكومة بذكرى خاص فى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ ، واستقر الرأى على اتخاذ الجنيه المصرى وحدة للنقود، وتقرر وزنه ٨,٥ جرامات من الذهب ، إذ كانت الفضة فى أغاب الدول مستمرة فى الانخفاض حتى اتبعت معظم الدول نظام المعدن الفردى الذهبى . وتقرر ضرب قطع أخرى من الذهب من ذات الخمسين قرشاً والعشرين والعشرة قروش والخمسة ، كما سكت بكثرة نقود فضية مساعدة من ذات العشرين والعشرة والخمسة والقرش والقرشين ونصف وربع القرش لتحل محل النقود الفضية الأجنبية التى اتفق على سحبها من التداول تدريجياً ، وقسم الجنيه إلى مائة قرش وقسم القرش إلى

عشرة مليات بدلا من تقسيمه القديم إلى أربعين بارة إلى جانب النقود البرونزية من ذات النصف والربع مليم فأصبح للنقود النيكلية ثلاث وحدات وللنقود البرونزية وحدتان على ألا يجبر أحد من الأهالي على قبول ما تريد قيمته من هذه النقود النيكلية والبرونزية عن عشرة قروش .

وقد لوحظ أن القشع الذهبية ذات العشرة قروش والخمسة قروش لم يتداولها الناس لصغر حجمها ، فأصبحت لا تستعمل إلا للزينة وتقديمها في مناسبات الأفراح والحفلات ، وأصبحت فيما بعد تسك بناء على طلب خاص من الأفراد نظير رسم قدره ١٥٪ مقابل سكها لهم ، ورأت الحكومة سحب القرش الفضة تدريجياً لصغر حجمه وقابليته للتحات السريع فحل محله القرش النيكل . والحق أن النقود المصرية نالت نصيباً كبيراً من الإصلاح في ظل دكريتو سنة ١٨٨٥ ، حتى أن النقود الفضية المحلية نجحت في طرد النقود الفضية الأجنبية ، فأعلنت الحكومة أنها لا تقبل في خزائنها أصناف النقود من الريال أبو طاقة ، والريال أبو مدفع ، والريال المجيدى والريال الشنكو ، والفرنك ، والروبية ، والشلن ، اعتباراً من أغسطس سنة ١٨٨٨ وفي سنة ١٨٩٨ أنشئ البنك الأهلي المصري

وحصل على امتياز من الحكومة بإصدار أوراق البنكنوت على أن يكون نصف ما يصدره مضموناً برصيد ذهبي والنصف الآخر بصكوك تعينها الحكومة .

غير أن قيام الحرب العالمية الأولى سنة ١٣٣٢ هـ (١٩١٤ م) أدى إلى اختفاء جزء كبير من النقود الذهبية والنيكلية والبرونزية اذ اكتتزاها الأفراد ، فارتفعت أسعار الفضة في مصر خلال هذه الحرب وزادت قيمتها الاسمية وخاصة بعد أن غرق في الطريق مقدار كبير من النقود الفضية المرسلة إلى مصر من دور السك البريطانية بسبب الغواصات الألمانية ، مما اضطر الحكومة إلى استعمال النقود الفضية الهندية من الروبيات التي كانت تحتفظ بكميات كبيرة منها في خزائنها وحدد لها سعر قانوني مؤقت ظل حتى أبريل سنة ١٩٢٠ .

كما أن البنك الأهلي وهو المصرف الوحيد الذي كان له حق إصدار أوراق البنكنوت من فئة ١٠٠ جنيه وخمسين وعشرة وخمسة ونصف الجنيه لم يتيسر له نقل الذهب من أوروبا لتغطية أوراق البنكنوت التي يصدرها فتقرر أن يكون لهذه الأوراق نفس القيمة التي للذهب ، فكثرت تداوله رغم عدم قبوله للمصرف بالذهب مؤقتاً ، ولكن فرضت الحكومة على هذا البنك أن يودع في بنك إنجلترا

ذهباً يكفي لضمان البنكنوت ولم يعدل هذا النظام إلا في سنة ١٩١٦ بقرار خاص أعفى البنك الأهلي من شرط حفظ الذهب واستبداله بأذونات على الخزينة البريطانية مستحقة الدفع لآجال قصيرة تدفع بالعملة الإنجليزية وبذلك نجحت بريطانيا في ربط الجنيه المصري بالجنيه الإنجليزي في المعاملات والمبادلات .

وفي سنة ١٣٣٥ هـ (١٩١٦ م) انفصلت مصر عن تركيا فكان ذلك بداية لاستقلال النقود المصرية وتحررها من الارتباط بنقود العثمانيين ضرب الآستانة ، ولكن الضربخانة المصرية عجزت عن سد حاجة السوق من النقود المحلية فكانت مصر تضرب نقودها في مدينة بمباي بالهند أو برمنجهام في إنجلترا باسم السلطان حسين كامل وذلك على أساس مرسوم صادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٦ بحيث لا يختلف طراز النقود عما حددته دكريتو ١٨٨٥ ، ولكن الطغراء التركية استبدلت في معظم القطع باسم « السلطان حسين كامل » بالخط النسخي المتقن وأسفل الاسم سجل تاريخ توليته العرش بالهجري وعلى ظهر النقد سجلت عبارة « السلطنة المصرية » مع بيان قيمة النقد بالعربية والإنجليزية وتاريخ الضرب بالهجري والميلادية .

واستمرت نقود السلطنة المصرية تضرب كذلك في عهد فؤاد

الأول مدة سلطنته إلى أن ضربت نقود ذهبية بدار السك بلندن سنة ١٣٤٠ هـ (١٩٢٢ م) باسم (الملك فؤاد) بملايسه الملكية وهي من فئة الخمسة جنيهات بقطر ٤٠ م - ووزن ٤٢,٥ جرام والجنيه الواحد بقطر ٢٤ م ووزن ٨,٥ جرامات ونصف الجنيه ضرب سنة ١٩٢٣ م بقطر ٢٠ م ووزن ٤,٢٥ جرامات ، وهكذا تتابعت النقود الملكية بصورة فؤاد الأول على أحد وجهي النقد الذهبي والفضي وسجلت على الوجه الثاني بالخط الديواني عبارة « المملكة المصرية » مع تاريخ الضرب بالهجري والميلادية ولم تكن نقودنا في عهد الملكية البائدة تضرب في مصر بل استمرت تسك في لندن أو برمنجهام بإنجلترا أو بودابست بالمجر .

نقودنا منذ قيام الثورة

لعله يبدو غريباً حقاً أن واحداً من أسرة محمد علي لم يأخذ بيد الضربخانة المصرية بالقلعة ويعمل على تزويدها بالآلات اللازمة لها مما كان سبباً في زيادة العملة الورقية ، وتخلف الضربخانة عن تزويد السوق المحلية بالنقود اللازمة ، وأخيراً ألحقت أعمال دار السك بمصلحة الدمغة والموازن حيث ظلت إلى أن أشرقت الأرض بنور الثورة المحيطة في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فظهرت إلى الوجود دار السك الحالية في أبهى صورة وأعظمها سنة ١٩٥٤ ، ولم يقف نشاط هذه الدار « عند زيادة الإنتاج وإمداد غير الجمهورية العربية المتحدة بما تطلبه ، بل امتد نشاطها إلى تجويد الإنتاج وتنويعه وتطويره وتطويره إلى مطالب العصر المتجددة ، وخفض تكاليفه ورفع مستواه الفني » .

وقد اهتمت حكومة الثورة بإصلاح نظام النقود إصلاحاً شاملاً في ضوء تلك القوانين التي صدرت منذ سنة ١٩٥٣ وكان أولها القانون رقم ٢٤٦ الخاص بتعديل عيار النقود الفضية بعد أن لاحظت الحكومة فروقاً كبيرة بين قيمة المعادن الداخلة في صنع كل نوع

من النقود وبين قيمتها الاسمية مما يسمح بتحقيق ربح من عملية السك دون إيجاد الضمان الكافي لمنع اختفاء هذه النقود من التداول نتيجة اختزانها أو صهرها لاستعمالها في الأغراض الصناعية والاتجار فيها ، خاصة وقد طرأ - تحت ظروف الحرب العالمية الأخيرة - تغيرات كبيرة على أثمان المعادن المختلفة ، مع ندرة وجود بعضها ، وفي أحيان أخرى كانت تتجاوز قيمة المعادن الحقيقية القيمة الاسمية للنقد مما أدى اختفاء شطر كبير من النقود الفضية والنيكلية ، لاسيما بعد أن اشتد الطلب على معدن النيكل للأغراض الصناعية وأصبح استعماله في سك النقود غير ميسور لندرته وعدم ثبات أثمانه .

وقد رأت وزارة المالية والاقتصاد أن تبحث نظام النقود المصرية بما يتمشى مع ما طرأ من تطور في هذا المضمار . لذلك استقر الرأي على أن تقل نسبة معدن الفضة بالنسبة للنحاس في قطع النقود الفضية من فئات العشرين والعشرة والخمسة قروش ويقل حجمها ووزنها كذلك ، بحيث يصبح وزن قطعة العشرين قرشاً مساوياً لوزن وحجم العشرة قروش المتعامل بها والمضروبة قبل الثورة ، والعشرة قروش تساوى وزن وحجم الخمسة قروش ، كما رأت وزارة المالية والاقتصاد أن عملية سك كميات كافية من النقود

الجديدة لتحل محل ما هو متداول من نقود ما قبل الثورة سيستغرق بعض الوقت ، ويخشى أنه لو سحبت النقود المعدنية المتداولة من السوق ، قبل أن يتم سك القدر الكافي من النقود الجديدة ينشأ عن ذلك اضطراب في السوق قد يؤدي إلى اختفاء النقود المعدنية من التداول ، لذلك رأت الوزارة الإبقاء على النقود المتداولة فلا تسحب إلا بعد أن تكون قد أطلقت مقادير كافية من النقود الجديدة لتحل محلها ، وفي الوقت نفسه أصدرت وزارة المالية تعليمات إلى خزائن الحكومة بحبس النقود الفضية التي تدخل إليها وعدم إطلاقها للتداول لإعادة سكها بالعار والوزن الجديدين للنقود الفضية ، وقد أسفر ذلك عن سك نقود فضية بدلا عنها تعادل ضعف قيمتها الاسمية على الأقل دون أن تتحمل الحكومة في ذلك نفقات تتعدى تكاليف إعادة السك وثمان ما أضيف من معدن النحاس .

وتوالت بعد ذلك القوانين والقرارات التي تسمح بسك نقود تذكارية ، يسمح بتداولها قصد تسجيل الأحداث الوطنية والمناسبات القومية ، فقد رخص القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٥ لوزير التجارة والصناعة بمناسبة الاحتفال بعيد مصر القومي إصدار نقود تذكارية يحدد وزنها وعيارها ونماذجها وسعرها مجلس الوزراء ، فسكت

قطع نقدية من فئة الجنيه الذهبى التذكارى بوزن قدره ٨,٥ جرامات
نقش على وجهه عربية رمسيس الثانى وعلى ظهره قرص الشمس
الممنح مع تسجيل اسم « جمهورية مصر » ومقدار النقد وتاريخ
السنة الهجرية والميلادية وحدد سعر القطعة بخمسة جنيهات مصرية^(١)
وكذلك سكّت نقود من فئة الخمسة جنيهات ذهبية تذكارية لها
نفس طراز الجنيه الذهبى التذكارى ، ولكن القطعة تزن ٤٢,٥ جراما
وحدد سعر بيعها بخمسين جنيهاً مصرية^(٢) ورغم ذلك نفدت كمياتها
بسرعة عجيبة وواجهت الخزنة العامة طلبات مستمرة من الهواة
للحصول عليها مما جعل الحكومة تعيد سكها من جديد سنة ١٩٥٧ .

وفى سنة ١٩٥٦ بمناسبة الاحتفال بعيد الجلاء فى ١٨ يونيو
سنة ١٩٤٦ روى سكّ نقود فضية تذكارية قابلة للتداول من فئة
الخمسين قرشاً على أن يكون وزن القطعة ٢٨ جراما وأن ينقش على
وجهها فتاة فرعونية ترمز إلى مصر وقد حطمت الأغلال التى فى
يدىها وهى تحمل شعلة الثورة ، وعلى ظهر القطعة سجل جمهورية مصر

(١) قيمة القطعة الفعلية ٣,٦٠٥ جنيهات .

(٢) قيمة القطعة الفعلية ١٨,٠٢٤ جنيهاً .

وقيمة القطعة «خسون قرشاً» مع النقش الفرعونى وتاريخ السنة الهجرية والميلادية .

وكذلك سكت فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ بمناسبة تأميم شركة قناة السويس نقود فضية تذكارية قابلة للتداول من فئة الخمسة وعشرين قرشاً وفى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٧ سكت نقود فضية تذكارية كذلك من فئة الخمسة وعشرين قرشاً بمناسبة افتتاح مجلس الأمة . وفى سنة ١٩٥٨ صدر القرار رقم ١٠٧٠ بنحو لوزير الخزانة إصدار نقود ذهبية تذكارية من فئة نصف الجنيه بوزن قدره ٤,٢٥ جرام بمناسبة قيام الجمهورية العربية المتحدة .

أما القطع البرونزية التذكارية من فئة العشرين مليماً فقد صدر بشأنها قرار جمهورى خاص بمناسبة افتتاح سوق الإنتاج الصناعى والزراعى فى ديسمبر سنة ١٩٥٨ وتزن القطعة الواحدة ٥,٧٥ جرامات؛ ونقش على وجهها رمز الصناعة والزراعة وعبارة «تذكار سوق الإنتاج الصناعى والزراعى بالقاهرة» وعلى الظهر سجل اسم الجمهورية العربية المتحدة وقيمة النقد وتاريخ السك بالهجري والميلادى .

وبمناسبة العيد الأول لقيام الجمهورية العربية المتحدة صدر

قرار جمهورى سنة ١٩٥٩ يرخض لوزير الخزانة سك نقود فضية تذكارية من فئة العشرة قروش قابلة للتداول بوزن ٧ جرامات للقطعة وقطر ٢٧ مم وعلى وجهها نقش شعار الجمهورية العربية المتحدة وعلى الظهر تذكّار قيام الجمهورية العربية المتحدة ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٨ مع بيان السنة الهجرية والميلادية .

وبمناسبة البدء فى تنفيذ السد العالى ضربت نقود ذهبية تذكارية من فئة الخمسة جنيهات بوزن قدره ٤٢,٥ جراما وقطر ٣٧ مم ونقش على الوجه رسم يمثل السد العالى وعبارة « تذكارية تنفيذ السد العالى بأسوان » وعلى الظهر نقش النسر الفرعونى وعبارة « الجمهورية العربية المتحدة » وقيمة النقد وتاريخ السك بالهجريّة والميلادية وحدد سعر القطعة بثلاثين جنيهاً كما سكّت نقود أخرى ذهبية من فئة الجنيه عليها نفس النقش والكتابات الزخرفية بوزن قدره ٨,٥ جرامات للقطعة وقطر ٢٤ مم وحدد سعرها بستة جنيهات .

هذه هى نقودنا منذ قيام الثورة حتى اليوم وجلها نقود تذكارية لا تحمل صور الملوك ولا أسماءهم ، بل تحمل صور الآثار المصرية التى ترمز للأصالة والخلود ، مثل أبى الهول والشمس المجنحة ، أو تحمل شعار الإنتاج الصناعى والزراعى ، أو رمز التحرير

والحرية ، أو صورة السد ذلك الصرح المجيد الذى تعمل الجمهورية على تشييده بعرق الجيل الصاعد وسواعده ، وكل هذا وذاك قصد التعبير عن مصر وعظمتها فى الماضى ، وما يجرى فيها من نهضة فى الحاضر . ولعل أجمل هذه النقود جميعها تلك القطعة الذهبية ذات الجنين الواحد والخمسة جنينيات التى تحمل على وجهها صورة الشمس المجنحة وعلى ظهرها عربة رمسيس الثانى وفوق رعوس الخيل نجد كلمة « مصر » بالهيروغليفية .

وإنا لنأمل وقد آن أوان تحقيق هذا الأمل أن نرى من بين منتجات دار السك الحالية قطعاً تبدو عليها انطباعات القومية العربية فتزدان بالمنشآت المعمارية والزخارف والكتابات العربية التى تحيط بصورة البطل العربى جمال عبد الناصر رائد القومية وراعيا ، وتسجل على هذه النقود شعار نقودنا العربية منذ فجر الإسلام ﷻ لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ﷻ .

خاتمة

وبعد فإن المتتبع لقصة النقود العربية في هذا الكتاب منذ فجر الإسلام حتى اليوم يستطيع أن يتبين من خلال الأدوار التي مرت فيها نقودنا ، الجانب الاقتصادي والفني ومدى ارتباطهما بالأحوال السياسية التي سادت الشرق العربي ، وكل هذه الأدوار رغم تعددها يمكن تلخيصها في المراحل الآتية :

١ - مرحلة الانتقال :

منذ الفتح الإسلامي ٢٠ هـ (٦٤١ م) حتى قيام الدولة الطولونية ٢٥٤ هـ (٨٦٨ م) وفي هذه الفترة ظهرت تبعية النقود المصرية لنقود الخلافة في دمشق ثم في بغداد رغم وجود انطباعات محلية طفيفة .

٢ - مرحلة الاستقلال النقدي :

منذ العصر الطولوني حتى الفتح العثماني لمصر ٩٢٢ هـ (١٥١٧ م) وفي هذه الفترة تمتعت مصر والشام بنقود قومية مستقلة صدرت على يد الطولونيين والإخشيديين والفاطميين والأيوبيين والمماليك .

٣ - مرحلة الانهيار النقدي :

منذ الفتح العثماني حتى ١٩١٦ م وفي هذه الفترة ارتبطت نقودنا العربية بالنقود التركية في أشكالها وأوزانها وعيارها ، ولم يكن لحكومة مصر في عهد أسرة محمد علي حق إصدار النقود في غالبية هذه الفترة دون الحصول على إذن خاص يتمثل في تلك الفرمانات العثمانية التي تحدد نوع النقد الذي يسمح بضربه في مصر بوزن وعيار معينين . وقد خضعت مصر خلال تلك الفترة للاحتلال البريطاني وأنشئ البنك الأهلي سنة ١٨٩٨ وبدأ في إصدار العملة الورقية . يضمن رصيد ذهبي يودع في لندن وقد نجحت بريطانيا في استبدال الغطاء الذهبي منذ ٣٠ أكتوبر ١٩١٦ بأذونات على الخزانة البريطانية . وكانت السيادة في الواقع للجنة الإسترليني رغم قانون الإصلاح النقدي الصادر في ١٤ نوفمبر ١٨٨٥ وقانون ١٨ أكتوبر ١٩١٦ . وقد ظل هذا القانون الأخير أساساً للسياسة النقدية في مصر في عهد الملكية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

٤ - عصر النهضة النقدية :

وفي هذه المرحلة استقلت نقودنا بطابع معين يتفق ومنطق الثورة التي بدأت منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من حيث النهوض بجميع مرافق الإنتاج في الدولة، فأنشئت دارالسك الجديدة وزودت بأحدث الآلات والمعدات والفنيين ، لسك نقود قومية تسد حاجة السوق المحلية كما عدلت قوانين العملة بحيث تتلاءم مع المصلحة القومية فصلرت منذ ١٩٥٣ عدة قوانين نقدية معدلة لقانون الإصلاح الصادر في ١٩١٦ في عهد الملكية ونهضت دار السك بأعباء كثيرة لا تتكرر فضربت الكثير من النقود التذكارية في مناسبات عدة .

الفهرس

الصفحة

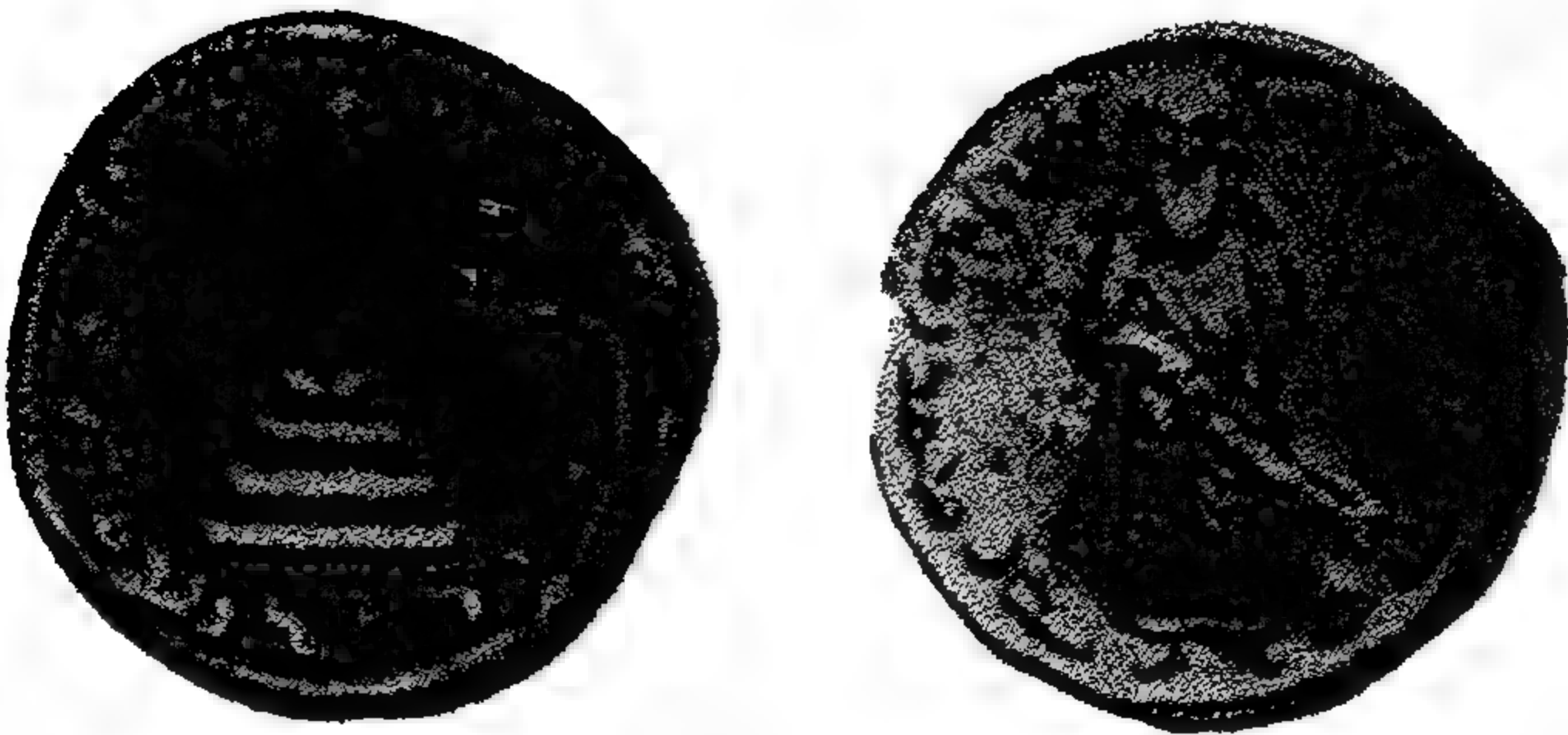
٣ تقديم
١١ اختراع النقود
١٥ التداول النقدي في مصر
٢٠ فجر النقود العربية
٢٩ إصلاح عبد الملك للنقود
٤٢ النقود العباسية
٤٦ النقود الأحمدية الطولونية
٤٩ ذهب المعز
٥٧ النقود التذكارية في عصر الفواطم
٦٠ عصر الفضة الأيوبية
٦٧ نقود الصليبيين في الشرق العربي
٧٣ النقود المملوكية
٩٨ نقودنا في العصر التركي
١٠٧ نقود عهد أسرة محمد علي
١١٨ نقودنا منذ قيام الثورة
١٢٥ خاتمة
١٢٩ اللوحات

الْوَحَايَاتُ

لوحة رقم (١)



دينار ذهب اسلامي بتأثيرات بيزنطية
وكتابات عربية كوفية



دينار اسلامي بصورة الخليفة عبد الملك
وتاريخ سنة خمس وسبعين

لوحة رقم (٢)



دينار اسلامي معرب وعليه شهادة التوحيد والرسالة المحمدية
ضرب سنة سبع وسبعين

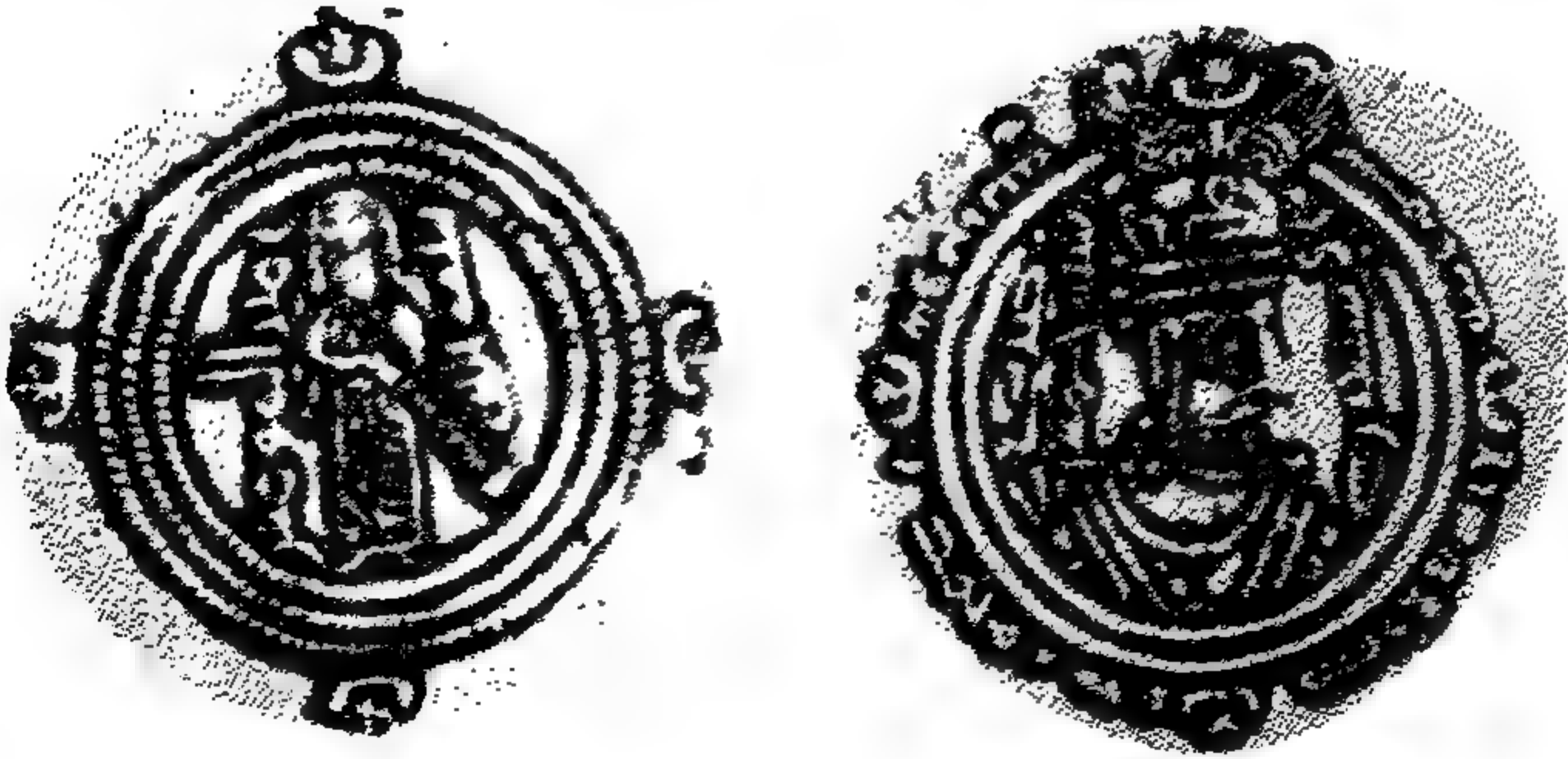


دينار اسلامي ضرب سنة ١٠٥ هـ
وعليه معدن أمين المؤمنين بالحجاز

لوحة رقم (٢)



درهم اسلامي بتأثيرات ساسانية وعلية
في هامش الوجه شهادة التوحيد



درهم اسلامي بصورة الخليفة عبد الملك
ضرب سنة خمس وسبعين

لوحة رقم (٤)



درهم فضة اسلامي معرب ضرب واسط
سنة خمس عشرة ومئة



فلس نحاس عربي بتأثيرات بيزنطية
ضرب حمص

لوحة رقم (٥)



فلس عربي بصورة عبد الملك
ضرب ايليا - فلسطين



فلس عربي بصورة الخليفة عبد الملك
ضرب حلب

لوحة رقم (٦)



فلس إسلامي أموي يحمل دار ضرب القسطنطينية
مصر في مركزه



دينار عباسي ضرب سنة ثلث وثلثين ومئة

لوحة رقم (٧)



دينار عباسي عليه اسم الخليفة الامين
ضرب سنة خمس وتسعين ومئة



دينار عباسي بهامشين في الوجه عليه اسم المأمون
ضرب مصر سنة احدى عشرة ومشتين

لوحة رقم (٨)

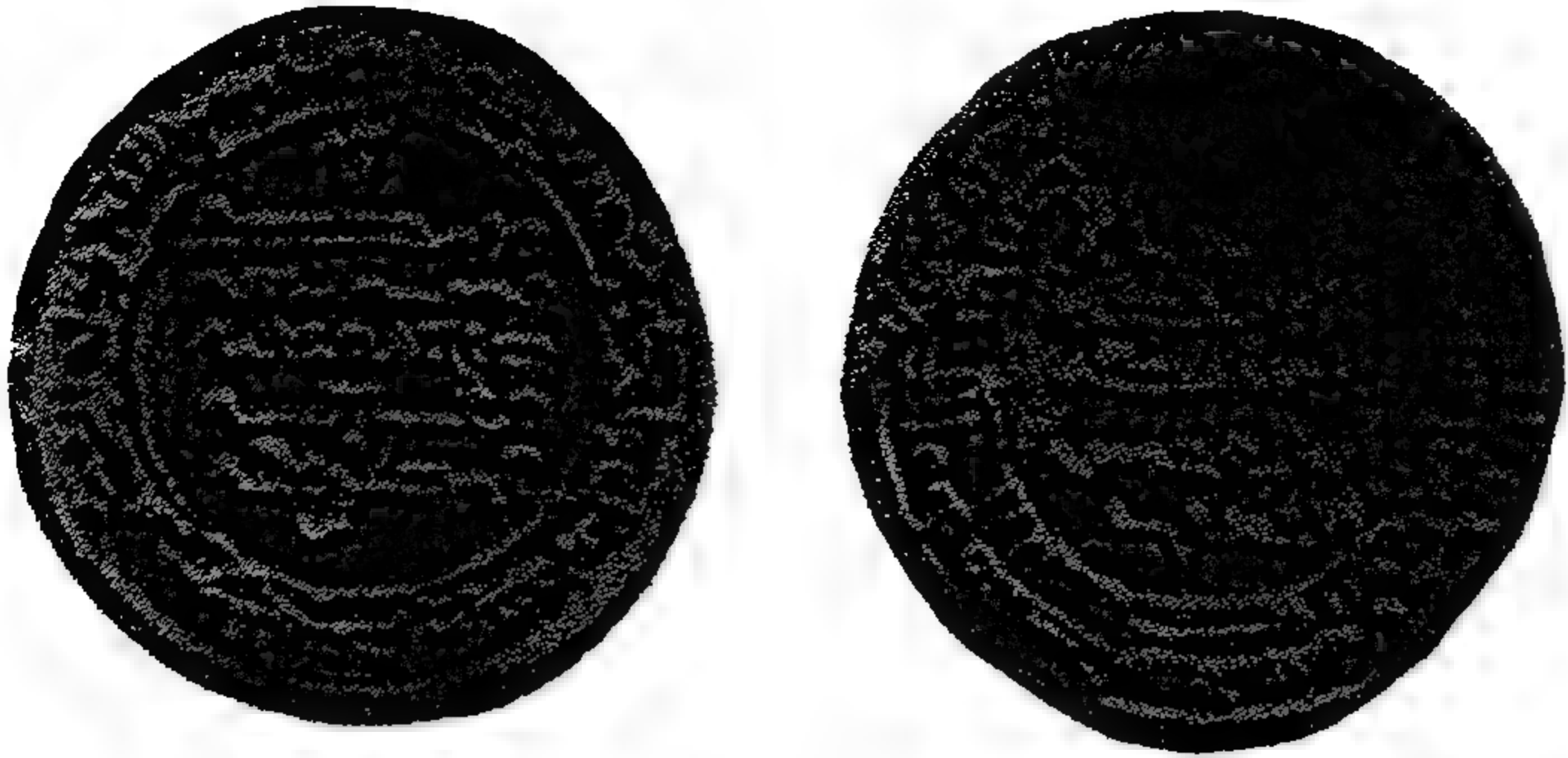


دينار احمدي باسم ابن طولون
ضرب مصر سنة ست وستين ومئتين



فلس طولوني مسجل عليه اسم احمد بن طولون (٥١٢ هـ)

لوحة رقم (٦)

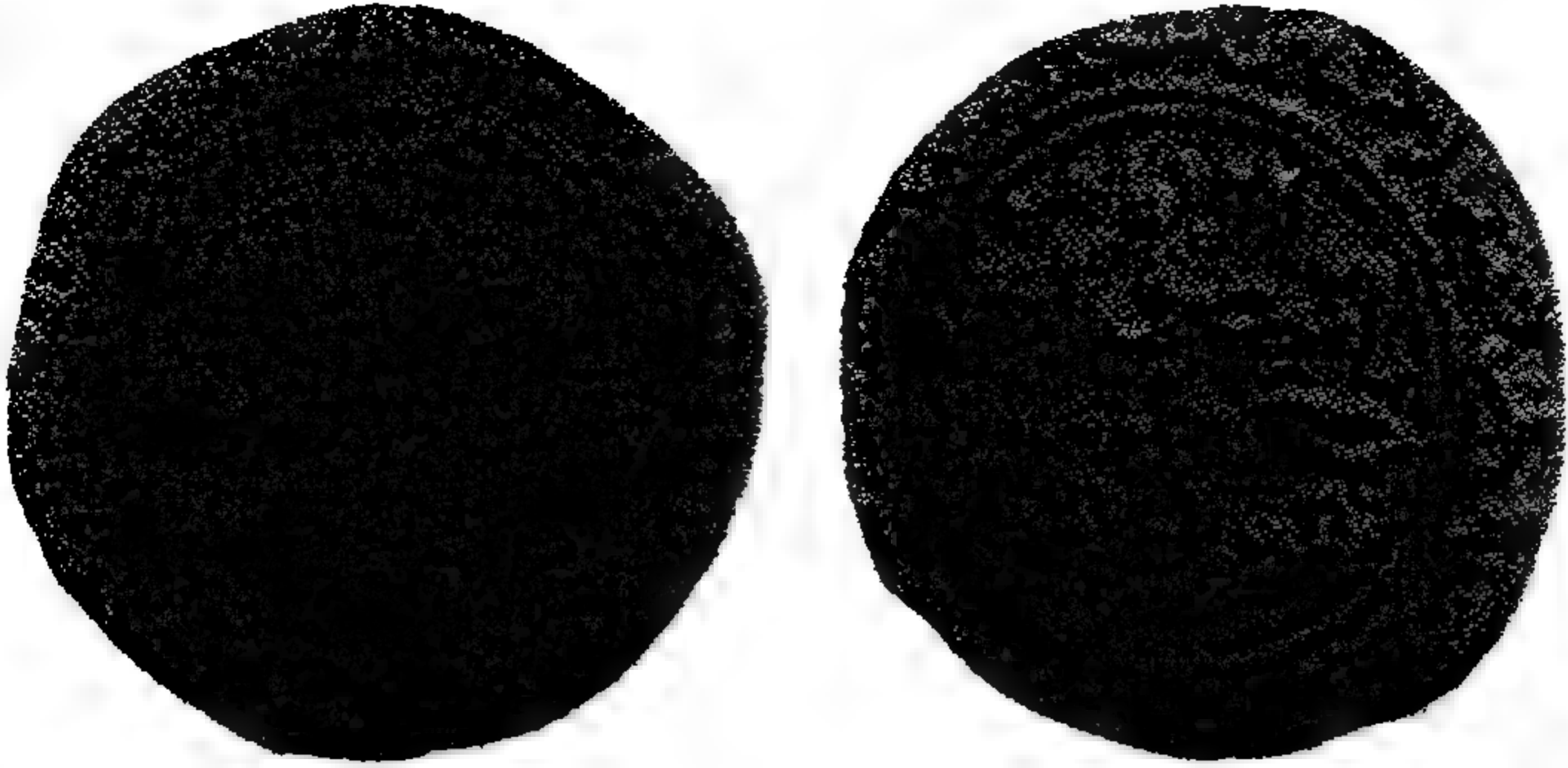


دينار أخشيدي باسم أبو القسم الأخشيدي
سنة احدى وأربعين وثلثمائة



دينار فاطمي باسم الخليفة الظاهر لاعزاز دين الله

لوحة رقم (١٠)



دينار أيوبى باسم الملك الكامل محمد
بالخط النسخى



أحد وجهى دينار صليبي تقليد للدنانير الإسلامية الفاطمية

لوحة رقم (١١)



دينار مملوكى بحرى باسم شجر الدر ام خليل

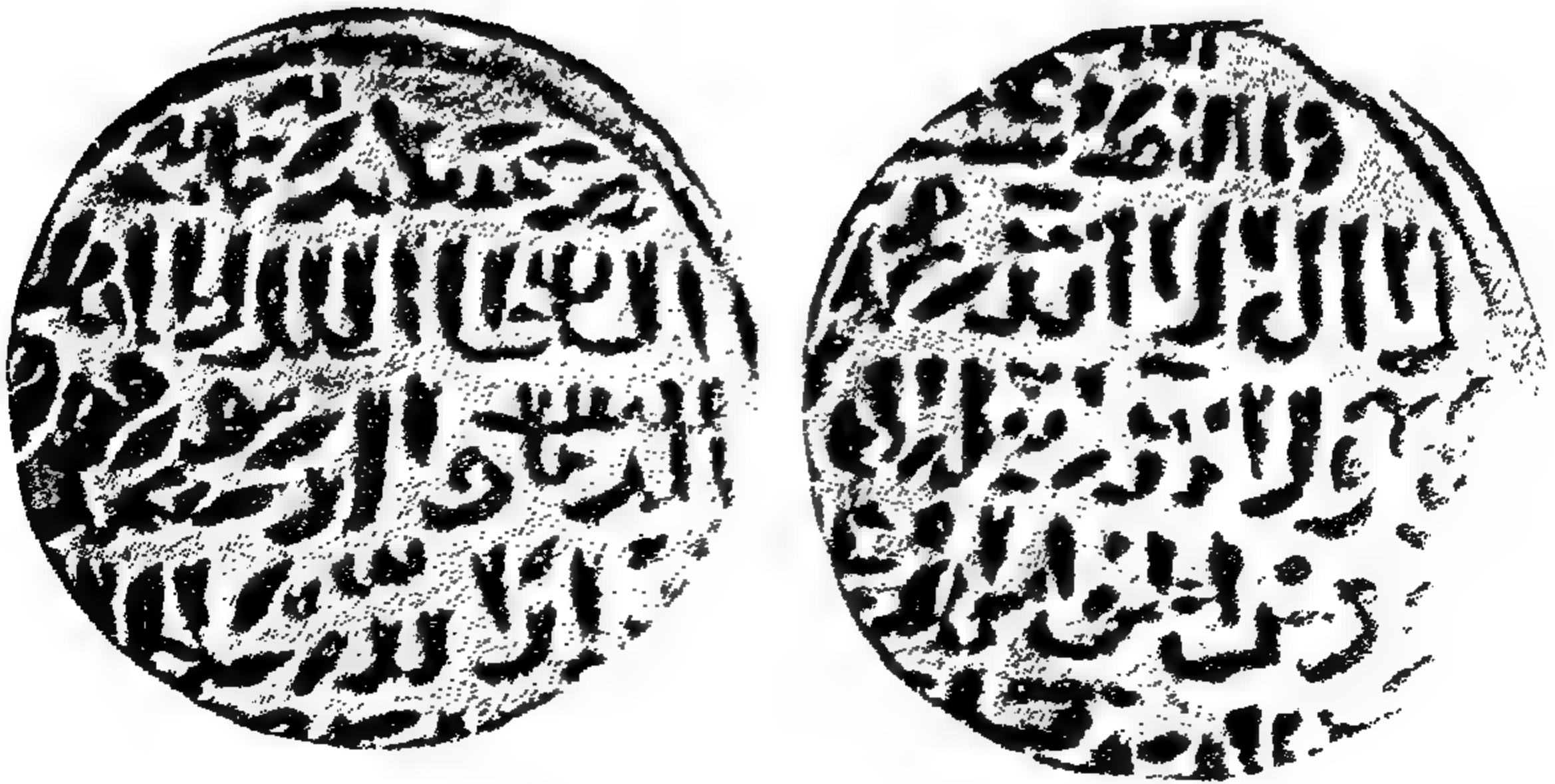


دينار مملوكى بحرى باسم السلطان الظاهر بيبرس
وعليه رنك السبع

لوحة رقم (١٢)

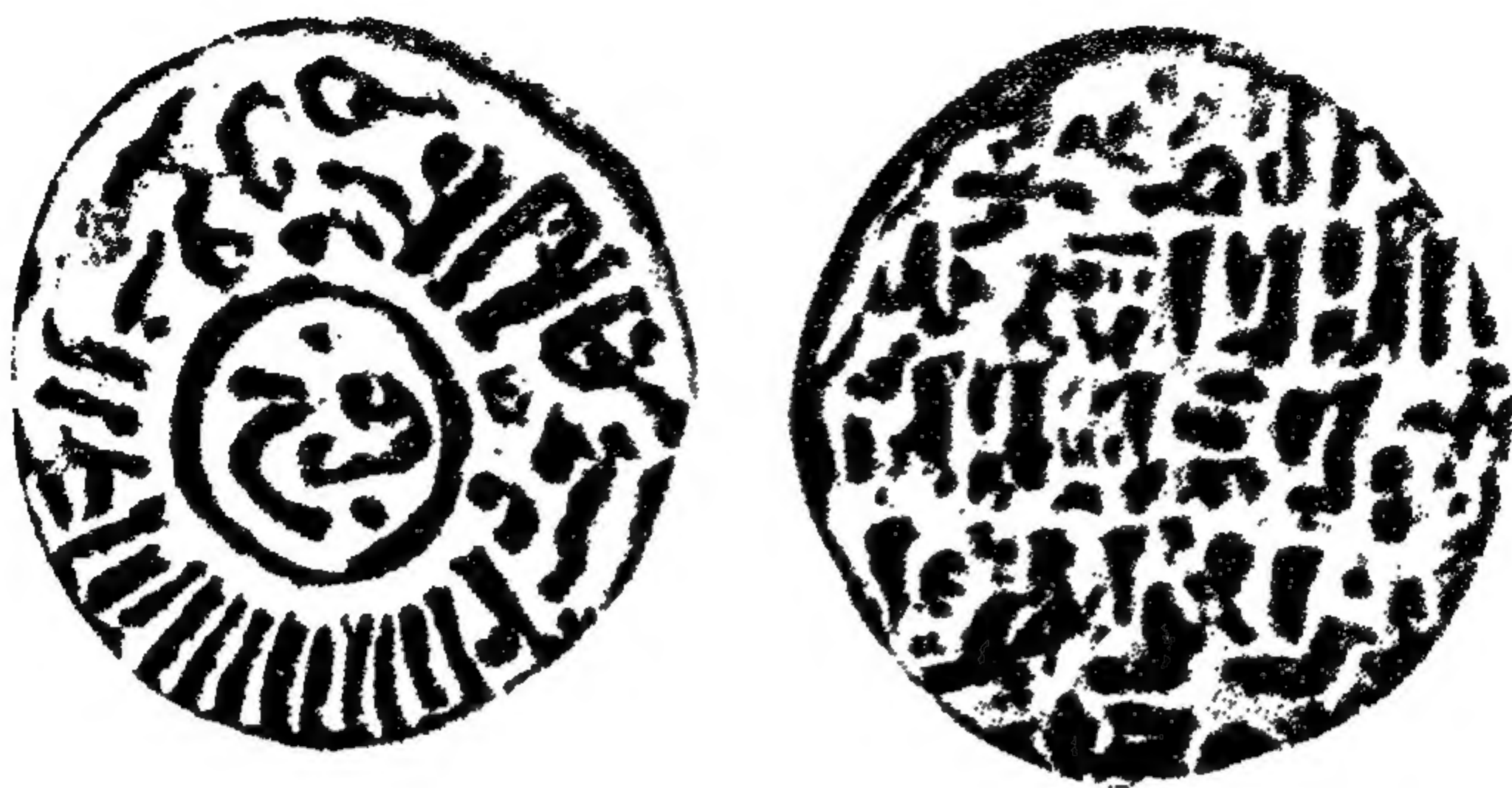


دينار مملوكى بحرى باسم السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون

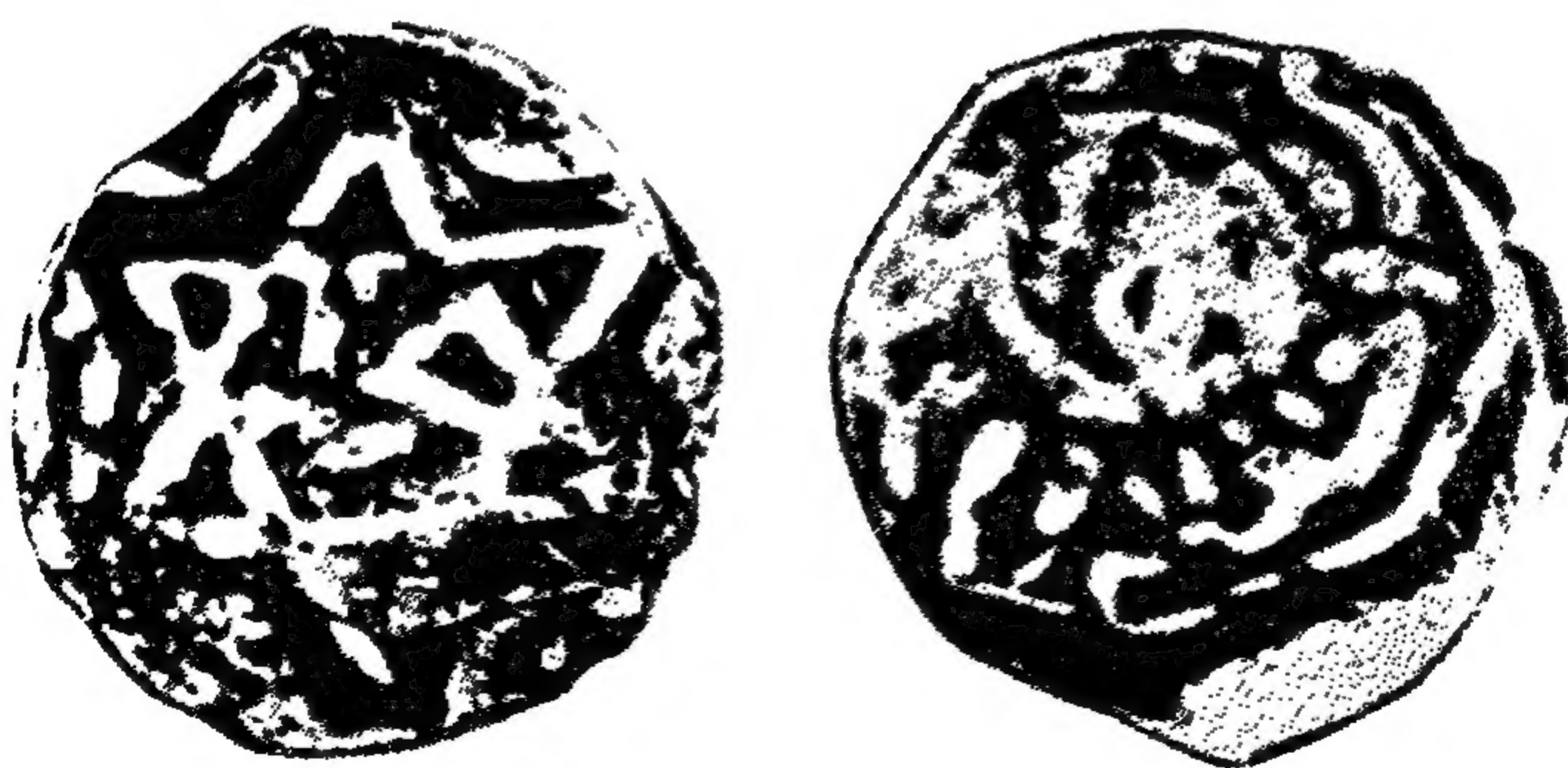


دينار مملوكى جركسى باسم السلطان أبو سعيد برقوق .

لوحة رقم (١٣)



دينار مملوكى جرکسى باسم السلطان فريخ بن برقوق



فلس مملوكى جرکسى باسم السلطان خشقدم

رقم الايداع ١٥٢٢/١٦٨٧

